

# أحكام الأواني والظروف وما فيها من المظروف

تأليف  
الإمام شهاب الدين أحمد بن العماد الأقفهي الشافعي  
(ت/٨٠٨)

تحقيق  
د. خالد بن زيد بن هذال الجبلي<sup>(\*)</sup>

---

(\*) أستاذ مشارك بقسم الثقافة الإسلامية - جامعة حائل - كلية التربية - المملكة العربية السعودية.



## ملخص البحث:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد :

فهذه رسالة لطيفة، بديعة في بابها، دبجتها يراع الإمام شهاب الدين أحمد بن العماد الأقفهسي، أحد أئمة الفقهاء الشافعية في عصره، كان كثير الاطلاع والتصانيف، عالي الهمة، لا يؤلف سوى في عويص الموضوعات، فيه نكاء، ونفس طويل، ورغبة في ولوج الفروع والحواشي.

موضوعها في أحكام الأواني والظروف، وما فيها من المظروف.

قد اجتهد المصنف - رحمه الله - في جمع مسائلها، وبيانها، وحلّ معضلاتها.

لا أعرف - حسب اطلاعي - كتاباً يختص بموضوعه غيره.

بذلت جهدي في إخراج نصها على صورة أرجو أن تكون كما أراها المصنف - رحمه الله - وقمت بدراسة الرسالة وخدمتها، مع إضافات رأيت تكميل مباحث الرسالة بها وفق خطة انتظمت في قسمين :

القسم الأول: القسم الدراسي، وفيه فصلان، الأول التعريف بالمصنف، والثاني التعريف بالكتاب.

القسم الثاني: النص المحقق، وهو النص الكامل لهذه الرسالة مع خدمتها، كما سيأتي.

## الفصل الأول التعريف بالمصنف

### المبحث الأول

#### اسمه وشهرته ونسبته وكنيته ولقبه<sup>(١)</sup>

١ - اسمه : اتفقت المصادر التي ترجمت للمصنف - رحمه الله - على اسمه واسم أبيه، واختلفت فيما عدا ذلك. والذي يظهر لي بعد التأمل أن اسمه : أحمد بن العماد بن محمد بن يوسف بن عبد النبي الأقفهسي ثم القاهري.

ففي هذا جمع لما تفرّق من كلام المترجمين له. وقد نبه السخاوي إلى أن بعضهم سمّاه : أحمد بن عبد الباقي، الشهاب ابن العماد الأقفهسي، وخطّاه<sup>(٢)</sup>.

٢ - شهرته : اشتهر - رحمه الله - بابن العماد، وهو المراد عند الإطلاق في كتب الشافعية.

٣ - نسبته :

الأول : الأقفهسي.

---

(١) مصادر ترجمته :

السلوك (١٠ / ٢٥)، المجمع المؤسس (ص / ٤٥٢)، إنباء الغمر (٢ / ٣٣٢)، ذيل الدرر الكامنة (ص / ١١٢)، طبقات الفقهاء الشافعية لابن قاضي شهبة (٢ / ٢٥٩)، حسن المحاضرة (١ / ٣٦٧)، الضوء اللامع (٢ / ٤٧ - ٤٩)، ديوان الإسلام (١ / ١٤٣)، شذرات الذهب (٧ / ٧٣)، البدر الطالع (١ / ١٤)، هدية العارفين (١ / ١١٨)، الأعلام (١ / ١٨٤)، معجم المؤلفين (١ / ٢١٤)، تاريخ الأدب العربي (٦ / ٣٧٣).

(٢) ينظر: الضوء اللامع (١ / ٣٢٢).

نسبة إلى بلد بمصر بالصعيد من كورة البهنسا<sup>(١)</sup>.

الثاني : المصري.

الثالث : القاهري، وذلك لأنه انتقل إليها بعد أقفيس.

الرابع : الشافعي، نسبة إلى مذهبه الفقهي.

٤ - كنيته : أبو العباس.

٥ - لقبه : شهاب الدين، وبعضهم يطلق عليه : الشهاب.

## المبحث الثاني ولادته وصفاته ووفاته

١ - ولادته : لم أجد عن ولادته سوى ما ذكر من أن ولادته كانت قبل الخمسين وسبعمئة.

فإن المصادر لم تسعفنا بتحديد تاريخ الولادة تماماً.

٢ - صفاته : كان - رحمه الله - دمث الأخلاق، طاهر اللسان، حسن الصحبة، متواضعاً، قال عنه الحافظ ابن حجر : " وفي لسانه بعض حبسة<sup>(٢)</sup> .

٣ - وفاته : توفي - رحمه الله - سنة (٨٠٨).

ولم تحدد المصادر الشهر الذي توفي فيه، سوى ما عيّنه المقرئ والمؤلف والشوكاني بأحد الجمادين<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ينظر : معجم البلدان (١ / ٢٣٧).

(٢) نقله عنه السخاوي في الضوء اللامع (٢ / ٤٨).

(٣) ينظر : السلوك، والبدر الطالع : الموضع السابق.

## المبحث الثالث

### دراسته وشيوخه

أفادت المصادر أن المصنف - رحمه الله - قد اشتغل بالعلم درساً وتدریساً، وتفنن في ذلك.

فقد اشتغل بالفقه، والعربية، وأصول الفقه، والحديث، والأدب، والتاريخ. وقد ولي التدريس ببعض المدارس.

أما شيوخه الذين أخذ عنهم فإنهم كثير، وسأذكر أبرزهم :

١ - خليل بن طُرنطاي الدوادر الزيني كتبغا.

لم أعرف سنة وفاته، إلا أن ابن حجر ذكر سنة ولادته، وأنها كانت سنة (٧٠٤)<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر السخاوي أن ابن العماد سمع عليه صحيح البخاري وصحيح مسلم<sup>(٢)</sup>.

٢ - الإسنوي: عبد الرحيم بن الحسن، جمال الدين، أبو محمد القرشي المصري (ت/ ٧٧٢)<sup>(٣)</sup>.

ذكر السخاوي أن ابن العماد أخذ عنه جملة من مؤلفاته في الفقه وفروعه<sup>(٤)</sup>. فقد قرأ عليه من كتاب "المهمات" ولم يكمله، وقرأ عليه "أحكام الخناثي"، و "الكوكب"، و "التمهيد" سماعاً.

٣ - العراقي: عبد الرحيم بن الحسين، زين الدين، أبو الفضل الكردي العراقي، حافظ العصر (ت/ ٨٠٦)<sup>(٥)</sup>.

---

(١) ينظر: الدرر الكامنة (٢ / ٨٩).

(٢) ينظر: الضوء اللامع (٢ / ٤٧).

(٣) ينظر: الدرر الكامنة (٢ / ٣٥٤)، شذرات الذهب (٧ / ٥٥).

(٤) ينظر: الدرر الكامنة، الموضع السابق.

(٥) ينظر: طبقات الفقهاء لابن قاضي شهبه (٢ / ٢٧١)، شذرات الذهب (٧ / ٥٥).

- ٤ - البلقيني: عمر بن رسلان، سراج الدين الكناني، شيخ الإسلام الحافظ، مجدد القرن التاسع، (ت / ٨٠٥) <sup>(١)</sup>.
- ٥ - ابن الصائغ الحنفي: محمد بن عبد الرحمن الزمردى، شمس الدين النحوي، (ت / ٧٧٧) <sup>(٢)</sup>.
- ذكر ابن قاضي شعبة والسخاوي أنه قرأ عليه شرح البزدوي <sup>(٣)</sup>.

## المبحث الرابع

### تلاميذه

- أخذ عنه جماعة من أهل العلم، من أبرزهم:
- ١ - سبط ابن العجمي: إبراهيم بن محمد الطرابلسي ثم الحلبي، برهان الدين، يعرف بالقوف، المحدث الرحال، (ت / ٨٤١) <sup>(٤)</sup>.
- قرأ على ابن العماد كتابه "أحكام المساجد"، وسمع منه "التبيان" ذكر ذلك السخاوي، وابن قاضي شعبة.
- ٢ - الحافظ ابن حجر: أحمد بن علي الشهاب، أبو الفضل الكناني العسقلاني القاهري، الحافظ الكبير، (ت / ٨٥٢) <sup>(٥)</sup>.
- وقد ختم على ابن العماد "دلائل النبوة" للبيهقي، ذكر ذلك السخاوي.
- ٣ - ابن قريج: عبد الرحمن بن يوسف، زين الدين، أبو محمد بن الطمان الحنبلي، الصالحي، المسند، (ت / ٨٤٥) <sup>(٦)</sup>.
- ٤ - الرشيدى: عبد الله بن محمد بن لاجين، (ت / ٨٠٧) <sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) نظر: الدرر الكامنة (٢ / ٣٥٤)، طبقات الفقهاء لابن قاضي شعبة (٢ / ١٧١).
- (٢) ينظر: الدرر الكامنة (٣ / ٤٩٩)، شذرات الذهب (٢٤٨).
- (٣) ينظر: طبقات الفقهاء لابن قاضي شعبة (٢ / ٢٦٠)، الضوء اللامع (٢ / ٤٧).
- (٤) ينظر: الضوء اللامع (١ / ١٣٨)، شذرات الذهب (٧ / ٢٣٧).
- (٥) ينظر: الضوء اللامع (٢ / ٣٦)، شذرات الذهب (٧ / ٢٧٠).
- (٦) ينظر: الضوء اللامع (٤ / ٤١٦)، شذرات الذهب (٧ / ٢٥٦).
- (٧) ينظر: الضوء اللامع (٥ / ٤٣)، شذرات الذهب (٧ / ٦٨).

أخذ عن ابن العماد كتابه " أحكام المساجد "، ذكر ذلك السخاوي.

٥ - ابنه محمد : الشمس، أبو الفتح، (ت / ٨٦٧)<sup>(١)</sup>.

أخذ عن أبيه الفقه، وبحث عليه في الأصول والعربية.

## المبحث الخامس

### منزلته العلمية

كان - رحمه الله - ذا مكانة عالية بين أهل العلم، بما تميز به من تقدم في العلم، وفي سعة النظر، وفي كثرة التصانيف والإفادة، وفي الأخلاق الحسنة.

فشهد له بذلك كثير من أهل العلم حتى عظموه.

مما قيل فيه :

١ - قال الحافظ ابن حجر عنه : " هو من نبهاء الشافعية، كثير الاطلاع والتصانيف، نعم الشيخ كان - رحمه الله - " <sup>(٢)</sup>.

٢ - وقال ابن العجمي عنه : " كان من العلماء الأخيار المستحضرين، ولديه فوائد في فنون عديدة، دمث الأخلاق، طاهر اللسان، حسن الصحبة " <sup>(٣)</sup>.

## المبحث السادس

### مذهبه الفقهي

كان - رحمه الله - شافعي المذهب في الفروع، فإن المصادر التي ترجمت له لم تختلف في ذلك.

وقد كان أكثر شيوخه و تلاميذه من علماء الشافعية، بل يدل على ذلك

---

(١) ينظر: الضوء اللامع (٧ / ٢٥)، هدية العارفين (٢ / ٢٠٣).

(٢) نقله عنه في الضوء اللامع (٢ / ٤٩).

(٣) نقله عنه في الضوء اللامع (٢ / ٤٧)، و ابن قاضي شهبة في طبقاته (٢ / ٢٦٠).



مصنفاته في الفقه، فقد كتبها على مذهب الشافعية، وله فيها اختيارات مشهورة، نقلها عنه علماء الشافعية ممن أتى بعده.

## المبحث السابع

### مؤلفاته

لابن العماد - رحمه الله - مؤلفات عديدة قاربت الخمسين، وهي في فنون مختلفة، في العقيدة والتفسير، والحديث، والسيرة، وفي الفقه - نظماً ونثراً - وهو أغلبها.

وإليك شيئاً من مؤلفاته :

- ١ - تسهيل المقاصد لزوار المساجد.
- حققه الباحث هذال المطيري، في رسالة علمية بجامعة أم درمان الإسلامية.
- ٢ - القول التام في أحكام المأموم والإمام.
- حققه الباحث مساعد الحسني، في رسالة علمية بجامعة أم القرى.
- ٣ - القول التمام في آداب دخول الحمام.
- طبع بتحقيق محمد خير يوسف، نشر بدار ابن حزم، بيروت سنة (١٤١٧هـ).
- ٤ - أحكام الأواني والظروف، وما فيها من المظروف.
- وهو كتابنا هذا.
- ٥ - الفرق بين الحياة المستمرة والمستقرة، وحياة عيش المذبوح.
- ٦ - توقيف الحكام على غوامض الأحكام.
- قمت بتحقيقه في رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بجامعة أم القرى سنة ١٤٢٥هـ، وحصلت فيها على تقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى - ولله الحمد-.

- ٧ - كشف الأسرار عما خفي عن الأفكار.
- طبع بتحقيق محمد خير يوسف، نشر بدار ابن حزم، بيروت سنة ١٤٢٦.
- ٨ - شرح المنهاج للنووي، بعدة شروح، منها: التوضيح، والبحر العجاج<sup>(١)</sup>.
٩. الاقتصاد في الاعتقاد، وهو عبارة عن نظم يزيد على (٥٠٠) بيت، وله عليه شرح مختصر<sup>(٢)</sup>.
- ١٠ - الأنوار الفائحة في شرح الفاتحة، منه نسخة في لاندبرج بريل<sup>(٣)</sup>.
- ١١ - نظم التذكرة لابن الملقن في علوم الحديث.
- ذكره السخاوي، وذكر أن له شرحاً عليها.
- ١٢ - نظم الدرر من هجرة خير البشر.
- كذا سمّاه السخاوي، وفي كشف الظنون ((الدرر الضوئية في الهجرة النبوية)).
- وهو عبارة عن نظم للسيرة النبوية، وله شرح عليها.
- له نسختان خطيتان في الفاتيكان والقاهرة<sup>(٤)</sup>.
- وهناك مؤلفات في نسبتها اختلاف، منها:
- ١ - ألفاظ القطرات شرح جامع المختصرات.
- وجامع المختصرات هو لابن الناشئ (ت / ٧٥٨).
- في هدية العارفين نسبه إليه<sup>(٥)</sup>، ولمّا ترجم السخاوي لابنه محمد نسبه إلى الابن، باسم ((الألفاظ العطرates))<sup>(٦)</sup>.

(١) نظر: إيضاح المكنون (١ / ١٦٣).

(٢) ينظر: كشف الظنون (١ / ١٣٥).

(٣) ينظر: تاريخ الأدب (٦ / ٣٧٥).

(٤) ينظر: كشف الظنون (١ / ٧٤٠)، تاريخ الأدب (٦ / ٣٧٤).

(٥) ينظر: هدية العارفين (١ / ١١٨)، إيضاح المكنون (١ / ١١٩).

(٦) ينظر: الضوء اللامع (٧ / ٢٥).

٢ - تنوير الدياجير بمعرفة أحمام المحاجير.

في هدية العارفين نسبه إليه<sup>(١)</sup>، وفي موضع آخر نسبة إلى ابنه محمد<sup>(٢)</sup>، كما عند السخاوي<sup>(٣)</sup>.

٣ - الذريعة إلى معرفة الأعداد الواردة في الشريعة.

نسبه إليه في الأعلام<sup>(٤)</sup>، وفي موضع آخر نسبه إلى ابنه محمد<sup>(٥)</sup>، كما عند السخاوي<sup>(٦)</sup>.

وقد طبع محققاً، وتوصل فيه المحقق إلى أنه من تأليف ابنه محمد.

نشر بدار الكتب العلمية، بيروت سنة ١٤١٢.

## المبحث الثامن

### شعره

اشتهر ابن العماد - رحمه الله - بكثرة النظم، فقد نظم مسائل كثيرة في الفقه وغيره من العلوم، وله قصيدة مدح بها شيخه البلقيني، وقصيدة مدح بها تلميذه الحافظ ابن حجر، كما ذكر ذلك الحافظ نفسه<sup>(٧)</sup>.

ومنها ما كتبه عنه تلميذه الحافظ البرهان الحلبي.

إمام محب ناشئ متصدق      مصل وبك خائف سطوة الباس  
يظلمهم الرحمن في ظل عرشه      إذا كان يوم الحشر لا ظل للناس<sup>(٨)</sup>.

---

(١) ينظر: هدية العارفين (١ / ١١٨)، إيضاح المكنون (١ / ٣٣٣).

(٢) ينظر: هدية العارفين (٢ / ٢٠٣).

(٣) ينظر: الضوء اللامع (٧ / ٢٥).

(٤) ينظر: الأعلام (١ / ١٨٤).

(٥) ينظر: الأعلام (٥ / ٣٣٣).

(٦) ينظر: الضوء اللامع (٧ / ٢٥).

(٧) ينظر: المجمع المؤسس (ص / ٤٥٢).

(٨) ينظر: الضوء اللامع (٢ / ٤٩).

## الفصل الثاني التعريف بالكتاب

### المبحث الأول

#### اسم الكتاب وتوثيق نسبه إلى مؤلفه

المصنف - رحمه الله - لم يجعل لكتابه هذا اسماً، وإنما ذكر في مقدمته موضوعه فقط.

حيث قال: "فهذا مصنف يشتمل على أحكام الأواني والظروف، وما فيها من المظروف".

والكتاب: من مصنفات الإمام ابن العماد الأقفهسي، ويدلّ على ذلك أمور:

١ - أنه قد كتب على طرّة جميع النسخ الخطية التي وقفت عليها اسم المصنف.

٢ - أنه قد اشتهر عند الفقهاء الشافعية المتأخرين، فممن نقل عنه وسمّاه بهذا الاسم، ونسبه للمصنف كلٌّ من:

أ - سليمان بن عمر العجيلي المعروف بالجمل (ت/١٢٠٤) في حاشيته على شرح المنهج (٣/٤٥٧-٤٥٨).

ب - سليمان بن محمد البجيرمي (ت/١٢٢١) في حاشيته على شرح المنهج (٣/١٠٠).

٣ - وقد عدّه من مصنفاته في هدية العارفين (١/١١٨)، وفي كشف الظنون (١/٨٤٩).

## المبحث الثاني

### موضوع الكتاب

هذه الرسالة يعالج فيها المصنف - رحمه الله - موضوعاً معيناً، وهي الأحكام المتعلقة بالأواني والظروف، وما تحتوي عليه.

قد جمع المصنف أحكامها، وحررها، لا أعرف مؤلفاً جامعاً محرراً في هذا الباب غير ما كتبه ابن العماد هنا.

فقد بحث المسائل الآتية :

١ - ضمان الأواني والظروف، وما فيها إذا أتلقت، وهي أغلب مسائل هذه الرسالة.

٢ - حكم استعمال أواني الذهب والفضة، وما فيه شيء منهما.

٣ - حكم اقتناء أواني الذهب والفضة، واتخاذها.

٤ - حكم استعمال الأواني المتخذة من الجلود والعظام.

٥ - طهارة الأواني والظروف، وما فيها إذا اشتبهت.

٦ - حكم استعمال أواني الكفار.

وقد أكملت بعض المباحث المتعلقة بموضوع الرسالة.

## المبحث الثالث

### مصادر المصنف

المصنف - رحمه الله - رجع في رسالته هذه إلى عدة مصادر، ومما صرح به منها الآتي :

تتمة الإبانة للمتولي، العزيز في شرح الوجيز للرافعي، روضة الطالبين للنووي، إحياء علوم الدين للغزالي، والبسيط له، والفتاوى كذلك، عيون المسائل

في نصوص الشافعي لابن سهل الفارسي، التعليق للقاضي حسين، والفتاوى له كذلك.

ونقل عن أبي عاصم العبادي، وإمام الحرمين، والبغوي، وابن الصباغ. وأستطيع أن أقول: إن ابن العماد - رحمه الله - كان غالب اعتماده في نقولاته للمذاهب والأقوال، على المجموع والروضة كلاهما للنووي، وكذا العزيز للرافعي، كما بيّنته في موضعه. ومع ذلك لم يكن ناقلًا فقط، بل كانت له اختيارات وتفريعات واعتراضات، برزت فيها براعته الفقهية.

## المبحث الرابع نسخ الكتاب الخطية

حصلت - بفضل الله تعالى - على ثلاث نسخ خطية للكتاب، قابلتها متخذاً النسخة الأولى منها أصلاً.

الأولى: النسخة الأزهرية.

رقم المخطوط: ٧٣٥ و. (٣٠٦٨٨٣).

عدد أوراقها: ٩ ق. عدد الأسطر: ٢٥ س.

وهي غفل من اسم الناسخ، وتاريخ النسخ.

وهي التي اتخذتها أصلاً؛ لأنها نسخة مقابلة على الأصل، قليلة الأخطاء.

فيها اختلاف مع النسختين الآتيتين، ففيها سقط كلمات واختلاف في بعض الألفاظ، ورمزت لها بالأصل.

الثانية: نسخة بيت المقدس - فلسطين.

ضمن مجموع برقم (٢٩).

عدد أوراقها: ١١ ق. عدد الأسطر: ٢١ س.

وهي غفل من اسم الناسخ، وتاريخ النسخ.

ورمزت لها: ب (ص).

الثالثة: نسخة جامع يافا الكبير - فلسطين.

ضمن مجموع برقم: ١٥٠.

عدد أوراقها: ٧. عدد الأسطر: ٢٧.

اسم الناسخ: شمس الدين الميداني.

ورمزت له: ب (م).

والناسخ هو: محمد بن محمد بن يوسف بن أحمد الحموي الأصل،  
الدمشقي الميداني، الشافعي، شمس الدين، أصله من حماة بسورية، وولد في  
الميدان بدمشق، وجاور في الأزهر بمصر، وعاد إلى دمشق فتصدر للتدريس  
نحو أربعين سنة، وعظم شأنه، حتى كان الحكام لا يستطيعون الظلم خوفاً منه،  
مع قلة اكترائه بهم. وتوفي بدمشق سنة (١٠٣٣).

من تصانيفه: زهر البانات المغروسة في فضل نيل مصر المحروسة،  
والعقد المنظوم في رحلة الروم، وله حاشية على شرح التحرير في فقه  
الشافعية<sup>(١)</sup>.

## المبحث الخامس

### عملي في الكتاب

١ - نسخت المخطوط، وقابلت النسخ، متخذاً النسخة الأزهرية أصلاً.

وأثبت الفروق بينها في الهامش، إلا أنني أعرضت عن كثير من الفروق  
التي ليس لها شأن، وإنما هي من أخطاء النساخ.

---

(١) ينظر: الأعلام (٦٢/٧)، معجم المؤلفين (٦٩٩/٣).

وما اختلفت فيه النسخ أثبت النص الذي يستقيم معه المعنى، مبيناً ذلك في الهامش.

- ٢ - عزوت الآيات القرآنية إلى سورها.
- ٣ - وترجمت للأعلام عدا المشاهير كالشافعي وأحمد.
- ٤ - علقت على مسائل الكتاب على النحو الآتي:
  - أ - وثقت النصوص التي نقلها المصنف عن غيره من كتب أصحابها إن كانت مطبوعة، وإلا فمن أقرب المصادر إليها - قدر المستطاع -.
  - ب - بيّنت المذهب في أكثر مسائل الكتاب.
  - ج - حررت صحة نسبة القول إلى قائله من الكتب المعتمدة.
  - د - ضمّنت الكتاب كثيراً من القواعد الفقهية المتعلقة بالضمان المالي، حيث إنّ المصنف أكثر من مسائلها، حتى تجاوزت ثلثي الكتاب تقريباً.
  - هـ - بيّنت ما وهم به المصنف - عفا الله عنه - في النقل أو في عزو الأقوال.
  - و - ذكرت مسائل لها تعلق بموضوع الكتاب لم يذكرها المصنف.
- ٥ - شرحت الكلمات الغريبة التي تحتاج إلى شرح في نظري.
- ٦ - عرّفت بالمصطلحات العلمية.
- ٧ - عرّفت بالكتب الواردة في الكتاب.

ولله الحمد والمنة



## بسم الله الرحمن الرحيم

(الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين)<sup>(١)</sup>، وبعد: فهذا مصنف يشتمل على أحكام الأواني<sup>(٢)</sup> والظروف<sup>(٣)</sup>، وما فيها من المظروف.

قال المتولي<sup>(٤)</sup>: "إذا قال للسقاء: اسقني الماء. فناولته الكوز، فوقع من يده فانكسر (قبل أن يشرب الماء، فإن كان قد طلب منه أن يسقيه)<sup>(٥)</sup> (بغير)<sup>(٦)</sup> عوض، فالماء غير

(١) عبارة (م): الحمد لله وحده، وصلواته وسلامه على سيدنا محمد أشرف خلقه، وعلى آله وصحبه وسلم من بعده.

(٢) الأواني جمع أنية، والآنية جمع إناء، والإناء: هو الوعاء، والآنية: الأوعية وزناً ومعنى. ينظر: المصباح المنير (ص/٣٣) مادة: أني.

قال النووي: "وأما استعمال الغزالي - رحمه الله -، وجماعة من الخراسانيين الآنية في المفرد، فليس بصحيح في اللغة". المجموع (١/٢٦٨).  
(٣) والفرق بين الآنية والظرف: أن الآنية تطلق على كل ما يستعمل في الأكل والشرب، وغيرهما كالقدر والمغرفة والصحن والغضارة.

والظرف: أعم منه ومن غيره، إذ هو: ما يشغل الشيء ويحيط به، فالصندوق والمخزن، وكذا الحوض والدار ظروف، ولا تطلق عليها الآنية. قال أبو هلال العسكري: "فبينهما عموم وخصوص، فإن كل أنية ظرف، وليس كل ظرف أنية، وأهل اللغة لم يفرقوا بينهما". ينظر: معجم الفروق اللغوية له (ص/٧).

(٤) هو: عبد الرحمن بن مأمون بن علي بن إبراهيم، النيسابوري، الشيخ أبو سعد، ولد بنيسابور سنة (٤٢٦هـ)، تفقه على الفوراني، والقاضي حسين، وأبي سهل الأبيوردي، أحد أصحاب الوجوه في المذهب، من مصنفاته: التتمة، وله كتاب في الخلاف، ومختصر في الفرائض، توفي في شوال سنة (٤٧٨هـ) ببغداد.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٦/١٨٧)، طبقات الفقهاء الشافعية لابن قاضي شعبة (١/٢٢٨)، طبقات الشافعية لابن هداية الله الحسيني (ص/١٧٦).

(٥) ساقط من (ص).

(٦) في (ص): من غير.

مضمون<sup>(١)</sup> عليه، لأنه (حصل)<sup>(٢)</sup> في يده بحكم الإباحة<sup>(٣)</sup>.

والكوز مضمون (عليه)<sup>(٤)</sup>، لأنه عارية<sup>(٥)</sup> في يده<sup>(٦)</sup>.

(١) الضمان عبارة عن غرامة التالف. ينظر: نيل الأوطار (٤١/٦). وأسبابه أربعة:

١- العقد، كالبيع والإجارة، فمقتضى عقد البيع مثلاً تسليم المبيع للمشتري، والتمن للبايع، وسلامة العوضين من العيب، فإذا حدث خلل في ذلك المقتضى ترتب الضمان على من حصل من جانبه، بناء على العقد، وكذلك يكون العقد مصدراً للضمان إذا نص فيه صراحة على شرط من الشروط، أو كان الشرط مفهوماً ضمناً حسب العرف، ثم أخل العاقد بذلك الشرط فلم يحم بتنفيذ التزامه.

٢- اليد، سواء أكانت يد أمانة: وهي اليد التي حصل المال في حوزتها بإذن من الشارع، أو بإذن من المالك، كيد الوديع والوكيل والشريك، لا يجب عليهم الضمان، إلا إذا حصل منهم تعدُّ أو تفريط، أو كانت يد ضمان: وهي اليد التي قبضت العين لمنفعة القابض نفسه، سواء أكان بإذن المالك أم لا، كيد المستعير، والغاصب، والمشتري فاسداً، فيجب على الحائز الضمان مطلقاً.

٣- الإتلاف، قال الزركشي: "ويفترق ضمان الإتلاف واليد في أن ضمان الإتلاف يتعلق الحكم فيه بالمباشرة دون السبب في الأظهر وضمان اليد متعلق بهما". المنثور (٣٢٤/٢).

٤- الحيلولة، كما لو غصب ثوباً فضاع، فيغرم القيمة، للحيلولة بين المالك وملكه. ينظر: المنثور (٣٢٢-٣٢٥)، الأشباه والنظائر (ص/٣٦٢-٣٦٣)، القواعد والضوابط الفقهية في الضمان المالي (١/٨٨-٩٦)، القواعد الكلية والضوابط الفقهية (ص/٣١٤-٣١٥).

(٢) في الأصل: عارية. والمثبت من (ص)، (م).

(٣) ويؤخذ من ذلك قاعدة: أن "كل ما قبضه الإنسان من غيره بغير عوض فهو غير مضمون عليه". وقد صرح بها الشيخ محمد العثيمين في حاشيته على تقرير القواعد (١/٣٣٧). لكن هذه القاعدة خاصة بالأمانات، يوضح ذلك القاعدة التي ذكرها النووي في روضة الطالبين (٤/٦٨) "الضمان والأمانة لا يجتمعان".

(٤) ساقط من (ص).

(٥) العارية مشددة الياء على المشهور، ويجوز تخفيفها، وهي في اللغة: مشتقة من التعاور وهو التداول.

وفي الاصطلاح: إباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه.

ينظر: تحرير ألفاظ التنبيه (ص/٢٠٩)، مغني المحتاج (٢/٢٦٣).

(٦) وذلك لقاعدة "كل من أخذ العين لمنفعة نفسه، من غير استحقاق، فإنها مضمونة عليه". ينظر: المنثور (١/٢٠٩). والقاعدة عند الشافعية أن "العارية مضمونة" ينظر: الأشباه والنظائر (ص/٤٦٧). فيلزم المستعير ضمان العارية إذا تلفت تحت يده مطلقاً، سواء أكان ذلك بتعدُّ منه أو تفريط، أو لا. ينظر: روضة الطالبين (٤/٤٣١).

وأما إذا شرط (له) <sup>(١)</sup> عوضاً فالماء مضمون (عليه) <sup>(٢)</sup> بالشراء الفاسد <sup>(٣)</sup>،  
والكوز غير مضمون، لأنه <sup>(٤)</sup> مقبوض بالإجارة <sup>(٥)</sup> الفاسدة <sup>(٦)</sup>.

وإن أطلق فالإطلاق يقتضي البذل (لجريان) <sup>(٧)</sup> العرف به.

قال : وإن انكسر الكوز بعد الشرب فإن لم يكن قد شرط العوض (فالكوز  
مضمون، وإلا فهو غير مضمون) <sup>(٨)</sup>.

وإن كان شرط العوض <sup>(٩)</sup> لم يضمن الكوز، ولا بقية الماء الفاضلة في  
الكوز، لأن المأخوذ على سبيل العوض القدر الذي يشربه دون الباقي [م/١]،  
فيكون الباقي أمانة في يده <sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) ساقط من (ص).
  - (٢) ساقط من (ص).
  - (٣) لأنه مملوك بالشراء الفاسد لعدم رؤيته، والمقبوض بالشراء الفاسد مضمون.  
ينظر: أسنى المطالب (٣٦/٢)، الفتاوى الفقهية الكبرى (١٠٣/٣).
  - (٤) في (ص) زيادة : عليه.
  - (٥) الإجارة في اللغة : أصل الأجر في اللغة الثواب. وفي الاصطلاح : العقد على المنافع  
بعوض.
  - (٦) ينظر : تحرير ألفاظ التنبيه (ص / ٢١٩)، التوقيف على مهمات التعاريف (ص / ٣٥).  
قد قرر الفقهاء - هنا - قاعدة وهي أن " فاسد كل عقد كصحيحه، في الضمان  
وعدمه ". ينظر : المنثور (٨/٣)، وعبر عنها السيوطي بقوله : " كل عقد اقتضى  
صحيحه الضمان فكذلك فاسده، وما لا يقتضي صحيحه الضمان فكذلك فاسده ". قال :  
" أما الأول : فلأن الصحيح إذا أوجب الضمان فالفاسد أولى، وأما الثاني فلأن إثبات اليد  
عليه بإذن المالك، ولم يلتزم بالعقد ضماناً ". الأشباه والنظائر (ص / ٢٨٣).
  - (٧) في الأصل، (ص) : بجريان.
  - (٨) جاء فيما نقله البجيرمي في حاشيته على المنهج (١٠٠/٣) : (والماء غير مضمون)،  
بدلاً من قوله : (وإلا فهو غير مضمون). وما أثبتته من النسخ التي عندي أنسب، لئلا  
يحصل في العبارة تكرار.
  - (٩) ساقط من (ص)، (م).
  - (١٠) نقل عبارة المتولي إلى هنا : الجمل في حاشيته على شرح المنهج (٤٥٧-٤٥٨)،  
والبجيرمي : الموضع السابق.

وعلى هذا لو أخذ مال الغير مشتركاً فالنصف (الثاني)<sup>(١)</sup> لا يكون مضموناً عليه ، لأنه لم يقبضه بشرط الضمان. (انتهى).

وقال الرافعي<sup>(٢)</sup> في كتاب الربا<sup>(٣)</sup>: لو باعه نصف دينار شائعاً<sup>(٤)</sup> بخمسة دراهم جاز، وسلم إليه الكل، ليحصل تسليم النصف، ويكون النصف الآخر أمانة في يده.

بخلاف ما لو كان له على غيره عشرة (دنانير)<sup>(٥)</sup> فأعطاه عشرة عدداً، فوزنت فكانت أحد عشر ديناراً، كان الدينار الفاضل (للمقترض<sup>(٦)</sup> منه)<sup>(٧)</sup> على الإشاعة، ويكون مضموناً عليه، لأنه قبضه لنفسه. انتهى<sup>(٨)</sup>

---

(١) في (ص)، (م): الآخر.

(٢) هو: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن المفضل، أبو القاسم القزويني الرافعي، ولد سنة (٥٥٧)، صاحب العزيز الذي لم يصنف مثله في المذهب، كان إماماً في الفقه والتفسير والحديث والأصول وغيرها، تفقه على والده وغيره، له شرح مسند الشافعي، والتدوين في ذكر أخبار قزوين، والمحرر وغيرها، والرافعي منسوب إلى رافعان، بلدة من بلاد قزوين، كما قاله النووي، وقيل: إلى رافع بن خديج، وقيل: إلى أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال ابن الصلاح: "توفي آخر سنة ثلاث، أو أوائل سنة أربع وعشرين وستمئة بقزوين".  
ينظر: تهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٦٤)، سير أعلام النبلاء (٢٢/٢٥٢)، طبقات ابن قاضي شهبه (٢/٣٩٣).

(٣) من كتاب الشرح الكبير في شرح الوجيز للغزالي، من تأليف الإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي، وسماه العزيز، وأطلق عليه بعضهم فتح العزيز تورعاً، لم يصنف في المذهب مثله. اختصره النووي في الروضة وغيره، وخرج أحاديثه جماعة منهم ابن الملقن في البدر المنير، وفي غريبه ألف الفيومي المصباح المنير.  
ينظر: طبقات ابن قاضي شهبه (١/٣٩٥)، كشف الظنون (٢/٢٠٠٢ - ٢٠٠٣).

(٤) أي غير مقسوم. ينظر: لسان العرب (٨/١٩١)، مادة: شاع.

(٥) في الأصل، (م): دراهم.

(٦) القرض لغة: القطع، واصطلاحاً: تمليك الشيء على أن يرد بدله.

ينظر: تحرير ألفاظ التنبيه (ص/١٩٣)، مغني المحتاج (٢/١١٧).

(٧) في العزيز: للمقبوض منه.

(٨) ينظر: العزيز شرح الوجيز (٤/٧٩).

وعلى قياس<sup>(١)</sup> ذلك، لو وزن له مائة درهم كانت له عليه، فأخطأ فوزن مائة وعشرة (تكون العشرة مضمونه على الآخذ، وكذلك لو اقترض منه مائة فوزن له مائة وعشرة)<sup>(٢)</sup>.

ولو دفع المشتري ظرفاً إلى البائع، وقال [٢ / أ] : اجمع المبيع فيه. ففعل، لا يخرج البائع عن الضمان؛ لأنه لم يوجد ما يمكن أن يكون قبضاً<sup>(٣)</sup>.

وأما الظرف هل يكون مضموناً على البائع؟ [ينظر: إن كان المبيع معيناً لا يكون مضموناً على البائع]<sup>(٤)</sup>، لأنه استعمله في ملك المشتري بإذنه.

وإن كان المبيع غير معين كالمسلم فيه<sup>(٥)</sup> فالظرف من ضمان البائع، (لأن)<sup>(٦)</sup> الذي عينه لا يصير ملكاً للمشتري إلا بالتسليم، فما دام في يده فهو ملكه، بدليل أن له أن (يمسكه)<sup>(٧)</sup>، ويسلم إلى المسلم غيره، وإذا كان كذلك فقد استعمل (ملك الغير في ملك نفسه بإذنه، فيكون عارية)<sup>(٨)</sup> (٩).

ولو أعاره الدواة ليكتب [منها]<sup>(١٠)</sup> صح، وإعارة الأقلام جائزة، هذا إذا كان المداد من المستعير فإن استعار دواة ليكتب من حبرها، فالدواة مضمونه (بالعارية)<sup>(١١)</sup> الفاسدة.

---

(١) القياس لغة: المساواة والتقدير. واصطلاحاً: حمل مجهول على معلوم لمساواته له في عليّة الحكم.

ينظر: الحدود الأنيقة (ص/ ٨١)، التوقيف (ص/ ٥٩٥).

(٢) ساقط من (م).

(٣) لأن قبض المبيع لا يحصل بمجرد جمع المبيع في الظرف، بل لابد من التسليم.

(٤) مثبت من (ص)، (م).

(٥) المسلم فيه هو المعقود عليه في بيع السلم، وبيع السلم هو: عقد على موصوف في الذمة ببذل يعطى عاجلاً.

ينظر: تحرير ألفاظ التنبيه (ص/ ١٨٧)، أسنى المطالب (٢/ ١٢٢).

(٦) في الأصل: لأنه. والمثبت من (ص)، (م).

(٧) في الأصل: يمسك. والمثبت من (ص)، (م).

(٨) في (ص): ملكه لغرض نفسه بإذنه، فيكون عبارته.

(٩) ينظر: المجموع (٩/ ٢٥٦)، روضة الطالبين (٣/ ٥١٧).

(١٠) مثبت من (ص)، (م).

(١١) في (م): بالإعارة.

(ومقدار ما يكتب به من الحبر غير مضمون، لأنه مقبوض بالهبة<sup>(١)</sup> الفاسدة)<sup>(٢)</sup>، والقدر الزائد من الحبر يكون أمانة في يده، حتى إذا تلف بعد الكتابة أو قبلها لا يضمن.

وكذلك الأقلام الزائدة على القلم الذي عينه ليكتب به يكون أمانة في يده، وكذلك ما في الدواة من الرمل ونحوه.

فإن أخذ منه الدواة بأجرة فعلى التفصيل السابق في الكوز.

ولو (استعار)<sup>(٤)</sup> قنديله للاستضاءة بزيت فالقنديل مضمون بالعارية الفاسدة، والزيت غير مضمون [ص / ٢]، لأنه هبة فاسدة.

فإن استعار القنديل ليقضي به حاجته ويردّه فالقدر الزائد من الزيت على قدر الحاجة أمانة في يده، يضمنه إذا فرط، ولا يضمنه إذا تلف بغير تفريط.

فإن أعطاه ليستضيء بجميع الزيت فتلف الزيت قبل الاستضاءة أو بعدها لم يضمن، لأنه هبة فاسدة<sup>(٥)</sup>. فلو أعاره شمعة ليستضيء بها، فهي عارية فاسدة، وفي الحقيقة هبة بلفظ العارية<sup>(٦)</sup>، ولا يضمن ما استضاء به منها.

(١) الهبة هي: تملك عين بلا عوض. قال النووي: " الهبة والهدية وصدقة التطوع، أنواع من البر متقاربة، يجمعها تملك عين بلا عوض، فإن تمخّض فيها طلب التقرب إلى الله تعالى بإعطاء محتاج فهي صدقة، وإن حملت إلى مكان المهدي إليه إعظماً وإكراماً وتودداً فهي هدية، وإلا فهي هبة، فكل هدية وصدقة تطوع هبة ولا ينعكس، هذا مختصر ما ذكره أصحابنا في حدودها ". تحرير ألفاظ التنبيه (ص/ ٢٣٩-٢٤٠) وينظر: التوقيف (ص/ ٧٣٨).

(٢) ساقط من (ص).

(٣) الهبة الفاسدة لا تضمن، لأن الهبة الصحيحة ليست مضمونة، والقاعدة عند الشافعية أن العقد الفاسد حكمه حكم الصحيح في الضمان، فما ضمن صحيحه ضمن فاسده، وما لا فلا.

ينظر: الأصول والضوابط (ص/ ٣١-٣٢)، أسنى المطالب مع حاشية الرملي عليه (٨٣/٢).

(٤) في (ص): استعمل.

(٥) نقل هذه المسألة عن المصنف: البجيرمي في حاشيته على الخطيب (١٦٢/٣).

(٦) لأن حكم العارية جواز استردادها، وما استضاء به من الشمعة لا يمكن استرداده، فهو هبة.

ويجب أن يقتصر على الانتفاع بقدر الحاجة ويرد الزائد، وهو أمانة في يده.

ولو [٢ / ب] استعار منه كتاباً ينسخ جميعه فهو عارية مضمونة، وإن استعاره ليكتب [بعضه]<sup>(١)</sup> كالباب والفصل فعلى قياس التفصيل السابق، أن ذلك القدر من الكتاب مضمون عليه، والزائد غير مضمون، ويقاس بذلك المصحف.

فرع: الأباريق الموقوفة<sup>(٢)</sup> [للوضوء والكتب الموقوفة للقراءة والكيان الموقوفة]<sup>(٣)</sup> للشرب إذا تلف منها شيء في يد الموقوف عليه من غير تقريط لم يضمن، قاله في الروضة<sup>(٤)</sup> (٥).

وعلى هذا لو شرط الواقف ألا يعار الكتاب الموقوف إلا برهن<sup>(٦)</sup> فالشرط باطل<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) مثبت من (ص)، (م)، وفي هامش الأصل كتب: لعله قدراً منه.
- (٢) المال الموقوف: هو المال المحبّس الذي يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، يصرف في جهة خير تقريباً إلى الله تعالى.
- ينظر: تحرير ألفاظ التنبيه (ص/٢٣٧)، التوقيف (ص/٧٣١).
- (٣) مثبت من (ص)، (م).
- (٤) روضة الطالبين وعمدة المفتين، من تأليف الإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت/٦٧٦)، وقد اختصره من العزيز شرح الوجيز للرافعي، اعتنى به الشافعية شرحاً واختصاراً ونظماً، وكتب عليه استدراقات وحواش.
- ينظر: طبقات السبكي (٨/٣٩٨)، كشف الظنون (١/٩٢٩).
- (٥) ينظر: روضة الطالبين (٥/٣٦١).
- (٦) الرهن في اللغة بمعنى الثبوت. واصطلاحاً: جعل عين مال وثيقة بدين، يستوفى منها عند تعذر استيفائه ممن عليه.
- ينظر: تحرير ألفاظ التنبيه (ص/١٩٣)، التوقيف (ص/٣٧٦).
- (٧) ذهب السبكي إلى أن الواقف إن عنى الرهن الشرعي فهو شرط باطل، وإن عنى اللغوي، وأراد أن يكون المرهون تذكرة صح، وإن جهل مراده احتمل الصحة حملاً على اللغوي، تصحيحاً للكلام ما أمكن.
- وتعقبه الزركشي بأن الأحكام الشرعية لا تتبع اللغة، وكيف يحكم بالصحة مع أنه لا يجوز له حبسه شرعاً، وأيُّ فائدة في الصحة حينئذ؟.
- ينظر: الأشباه والنظائر (ص/٣٢٨)، مغني المحتاج (٢/١٢٦).

وفي بطلان الوقف بمثل هذا الشرط نظر، والمتجه الإبطال إن جرى ذلك في صلب العقد، لأنه (تحجير)<sup>(١)</sup> على الموقوف عليه<sup>(٢)</sup>.

فإن قلنا: يصح الوقف فأعطى رهناً، و(أخذ)<sup>(٣)</sup> كتاباً فتلف في يده من غير تفريط رجع في رهنه، ولم يغرم شيئاً<sup>(٤)</sup>.

فرع: استأجر (قديراً مدة)<sup>(٥)</sup> ليطبخ فيها، ثم حملها بعد المدة على حمار ليردها، فسقط الحمار فانكسرت.

قال أبو عاصم العبادي<sup>(٦)</sup>: "إن كان لا يُستقلّ بحملها فلا ضمان<sup>(٧)</sup>، وإن كان يستقل فعليه الضمان<sup>(٨)</sup>، لأن العادة أن القدر لا ترد بالحمار مع استقلال المستأجر أو (حَمَال بها)<sup>(٩)</sup>»<sup>(١٠)</sup>.

---

(١) في (ص): يحجر.

(٢) على إلغاء الشرط لا يجوز إخراجه برهن ولا بغيره، فكأن الواقف قال: لا يخرج مطلقاً.

ينظر: مغني المحتاج (١٢٦/٢).

(٣) في (ص): أجز.

(٤) لأن الرهن أمانة في يد خازن الكتب، وهو هنا رهن فاسد، وفسد العقود في الضمان كصحيحها، كما تقدم. ينظر: الأشباه والنظائر (ص/٣٢٨).

(٥) في الأصل: مدة قديراً. والمثبت من (ص)، (م).

(٦) هو: محمد بن أحمد بن محمد القاضي، أبو عاصم العبادي الهروي، أخذ الفقه عن القاضي أبي منصور الأزدي، والأستاذ أبي إسحاق الإسفرييني، وأخذ عنه أبو سعد الهروي، وابنه أبو الحسن العبادي، صنف كتاب المبسوط، وكتاب الأُطعمة، وكتاب طبقات الفقهاء، توفي في شوال سنة (٤٥٨)، عن ثلاث وثمانين سنة. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٨٠/١٨)، طبقات ابن قاضي شهبة (٢١٠/١)، طبقات ابن هداية الله (ص/١٦١).

(٧) وكذا إذا كان لا يليق به حملها، كما قاله الزركشي.

ينظر: مغني المحتاج (٣٥١/٢).

(٨) لأنه مفرط، والقاعدة أن " المفرط ضامن "، كما تقدم في أسباب الضمان أن يد الأمانة تضمن بالتعدي والتفريط. وينظر: روضة الطالبين (٣٢٥/٤).

(٩) في الأصل: حال بها، وفي هامشها كتب: لعله خادمه بها. والمثبت من (ص)، (م).

(١٠) ينظر: روضة الطالبين (٢٢٨/٥).



ولو وضع في المدرسة قنديلاً للاستضاءة فنقله بعض السكان إلى بيته ليقرأ عليه حرم، وعليه ضمانه إذا انكسر وضمان زيتته، لمخالفته لشرط الواقف أو لشرط الواضع إن كان غير (واقف)<sup>(١)</sup>، فإنه لم يضعه له وحده، بل قصد عموم النفع<sup>(٢)</sup>.

فرع: لو دخل حمّاماً بغير أجره كان الحجر والقصة<sup>(٣)</sup> والمئزر<sup>(٤)</sup> والموسى ونحوها مضمونات عليه (بالإعارة الفاسدة)<sup>(٥)</sup>، [والماء غير مضمون عليه]<sup>(٦)</sup> [لأنه بالهبة الفاسدة]<sup>(٧)</sup>.

وإن دخل بأجرة مجهولة أو معلومة لم يضمن جميع ذلك، ولا بعضه على الأصح، إلا أن يفرط أو يستعمل زيادة على قدر الحاجة فيجب ثمنه.

وقال القاضي<sup>(٨)</sup> في فتاويه: يضمن في أيام الشتاء [٣ / أ] درهمين<sup>(٩)</sup>،

- 
- (١) في (ص): واقفه.
  - (٢) فيكون متعدياً بذلك، والقاعدة أنّ " التعديّ مضمون أبداً إلا ما قام دليله ". كما قاله الزركشي في المنثور (٣٢٧/٢).
  - (٣) القصة: إنشاء يشيع العشرة، والجمع قصاع وقصع، وهي أكبر من الصفحة. ينظر: لسان العرب (٢٧٤/٨) مادة: قصع.
  - (٤) المئزر مهموز ويجوز تركه، هو الإزار. ينظر: تحرير ألفاظ التنبيه (ص/٢٨٢).
  - (٥) ساقط من (ص)، وفي (م): بالإعارة.
  - (٦) مثبت من (م).
  - (٧) مثبت من (ص)، (م)، وعبرة (ص) تحتل: لأنه كالهبة الفاسدة.
  - (٨) هو: القاضي حسين بن محمد بن أحمد، أبو علي المروزي، حبر الأمة، صاحب التعليقة المشهورة في المذهب، وهو من أصحاب الوجوه، أخذ عن القفال. له الفتاوى، وكتاب أسرار الفقه، تفقه عليه أبو المعالي، والبعوي، ومتى أطلق القاضي في كتب المتأخرين فالمراد هو، توفي في محرم سنة (٤٦٢).
  - ينظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/١٦٤)، سير أعلام النبلاء (١٨/٢٦٠)، طبقات ابن قاضي شهبة (١/٢٢٤).
  - (٩) في الأصل زيادة: سرداً، وفي (ص): سوداً.

وفي الصيف [م/٢] نصف درهم<sup>(١)</sup>، و<sup>(٢)</sup> هذا التقدير لعله على عادة بلادهم،  
لعزة الوقود عندهم (في أيام)<sup>(٣)</sup> الشتاء.

فرع: أعطى إناءً إلى الطباخ ليغرف له [فيه]<sup>(٤)</sup> طعاماً فانكسر الإناء في يد  
الطباخ، (نظر: إن وزن الطباخ)<sup>(٥)</sup> أو البيّاع أو غيره المبيع أولاً، ثم أخذ الإناء  
من المشتري، ليجعله فيه فلا ضمان، لأنه قبضه لمصلحة المشتري  
(واستعمله)<sup>(٦)</sup> [ص / ٣] في ملكه.

وإن لم يزن المبيع أولاً (أو)<sup>(٧)</sup> لم (يغرف)<sup>(٨)</sup> بل أخذه على جاري العادة  
فانكسر منه ضمن، لأن الذي يغرفه من الطعام على ملك الطباخ.

والمقدار الذي يغرفه مجهول لا يصح شراؤه، حتى يغرفه أولاً ثم يشتريه  
منه، فهو قبل أن يفرغ من غرف الطعام باقٍ على ملكه فيضمن.

فإن فرغ من الغرف وعاقده المشتري عليه، أو قلنا بالمعاطاة<sup>(٩)</sup> ورضي  
[به]<sup>(١٠)</sup>، فانكسر بعد ذلك من يد الطباخ فينبغي ألا يضمن.

---

(١) ما نقله المصنف عن القاضي حسين - هنا - يخالف عبارته التي نقلها عنه في:  
القول التمام (ص/٩٦)، حيث نقل عنه قوله: " ووجب عليه إن كان في زمن الشتاء  
أن يغرم للحمامي ثلثي درهم، ونصف درهم إن كان في زمن الصيف " ثم تعقبه  
بقوله: " وهذا الذي ذكره ... غير منضبط، ولعله إنما ذكره على سبيل التقريب " .

(٢) في الأصل زيادة: على.

(٣) في الأصل: لأيام. والمثبت من (ص)، (م).

(٤) مثبت من (ص)، (م).

(٥) ساقط من (ص)، وفي (م): نظر إن وزن الأجرة لطباخ.

(٦) في الأصل، (ص): واستعمله. والمثبت من (م).

(٧) في (ص)، (م): و.

(٨) في (م): يفرزه.

(٩) بيع المعاطاة: أن يتفق البائع والمشتري على ثمن ومثمن، ويعطيا من غير إيجاب ولا  
قبول، وقد يوجد لفظ من أحدهما. والمشهور من مذهب الشافعية أن البيع لا يصح  
بها، لأن اسم البيع لا يقع عليها، واختار النووي وجماعة الانعقاد بها، لأنه لم يثبت  
اشتراط لفظ، فيرجع للعرف كسائر الألفاظ المطلقة.

ينظر: المجموع (٩/١٥٤)، مغني المحتاج (٣/٢).

(١٠) مثبت من (م).

فرع: أعطاه مُكْحَلَة ليكتحل منها (ويردها في يوم عاشوراء أو غيره، فسقطت من يده)<sup>(١)</sup> فانكسرت ضمنها ولم يضمن الكحل، فإن كان بأجرة لم يضمن سوى مقدار الكحل، كما سبق في ماء الكوز.

فرع: قال في التتمة<sup>(٢)</sup>: إذا دخل داراً لا على قصد الاستيلاء، بل لينظر: هل تصلح، أو يتخذ مثلها، لم يكن غاصباً<sup>(٣) (٤)</sup>.

قال في التتمة: لكن لو انهدمت في هذه الحالة لم يضمنها على الأصح<sup>(٥)</sup>، بخلاف المنقول إذا أخذه بيده<sup>(٦)</sup>.

وفرّق بأنّ اليد على المنقول حقيقة، فلا يحتاج في إثبات حكمها إلى قرينة (قصد)<sup>(٨) (٩)</sup>.

وما قاله القاضي في فتاويه خالفه في تعليقه فقال: لو رفع كتاب شخص

---

(١) ساقط من (ص).

(٢) هو تتمة الإبانة في الفروع، للشيخ أبي سعيد عبد الرحمن بن مأمون، المعروف بالمتولي - تقدمت ترجمته -، ولم يكمله وإنما وصل فيه إلى الحدود ومات، ويسمى التتمة لأنه تكميم للإبانة وشرح لها وتفرّغ عليها.  
قال حاجي خليفة: "جمع فيها من نوارد المسائل وغرائبها، لا تكاد توجد في غيرها".

ينظر: طبقات ابن قاضي شهبة (١/٢٢٨)، كشف الظنون (١/١).  
(٣) الغاصب اسم فاعل من الغصب، والغصب في اللغة: أخذ الشيء ظلماً. واصطلاحاً: الاستيلاء على حق الغير عدواناً.

ينظر: تحرير ألفاظ التنبيه (ص/٢١٠)، التوقيف (ص/٥٣٨).

(٤) ينظر: روضة الطالبين (٨/٥).

(٥) ينظر: روضة الطالبين (٨/٥-٩).

(٦) أي: فإنه يضمنه.

(٧) في (ص) زيادة: وضع.

(٨) ساقط من (ص).

(٩) أما العقار فإن اليد عليه حُكْمِيَّة، فلا بد في تحقيقها من قرينة قصد الاستيلاء.

ينظر: أسنى المطالب (٢/٣٤٠).

من بين يديه، إن قصد الاستيلاء ضمن، وإن قصد أن ينظره ويرده في الحال لم يضمن<sup>(١)</sup>، (وإن خطى خطوات ضمن<sup>(٢)</sup>).

ونذكر مثله الإمام<sup>(٣)</sup> فقال: إذا رفعه لينظره لم يضمن<sup>(٤)</sup> على المذهب الظاهر. [وتبعه في البسيط<sup>(٥)</sup>] <sup>(٦)</sup>، والراجح ما (ذكره)<sup>(٧)</sup> في التتمة [٣ / ب]، لأنه نقل متاع الغير بغير إذنه فيضمن<sup>(٨)</sup>، كالمستعار، والمستام<sup>(٩)</sup>.

وأيضاً فإذا لبس ثوب غيره جاهلاً ضمنه مع الجهل، فمع العلم أولى.

- 
- (١) ينظر: تحفة المحتاج (٤/٦)، نهاية المحتاج (١٤٧/٥).
  - (٢) فإن القاضي قد قرر في تعليقه أنه يضمن، وما في فتاويه أنه لا يضمن، وهو ما ذهب إليه الإمام والغزالي، وأفتى به البغوي، خلافاً لما ذهب إليه المتولي، ورجحه المصنف. ينظر: أسنى المطالب (٣٤١/٢).
  - (٣) هو: الإمام عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله، إمام الحرمين، ضياء الدين أبو المعالي الجويني، رئيس الشافعية بنيسابور، ولد في محرم سنة (٤١٩)، تفقه على والده أبي محمد، وأبي القاسم الإسفراييني الإسكاف، تفقه به جماعة من الأئمة، من مصنفاته: نهاية المطلب، وكتاب الأساليب في الخلاف، وكتاب الغياثي، والبرهان في الأصول، توفي في ربيع الآخر سنة (٤٧٨).
  - ينظر: سير أعلام النبلاء (٤٦٨/١٨)، طبقات السبكي (١٦٥/٥)، طبقات ابن قاضي شهبه (٢٣٦/١).
  - (٤) ساقط من (م).
  - (٥) البسيط: من تصنيف الإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت/٥٠٥)، لخص منه الوسيط وزاد فيه، والبسيط هو كالمختصر لكتاب نهاية المطلب في دراية المذهب لشيخ الغزالي: إمام الحرمين الجويني.
  - ينظر: طبقات ابن قاضي شهبه (٢٨٠/١).
  - (٦) مثبت من (ص)، (م).
  - (٧) في (ص): رجحه.
  - (٨) وذلك لقاعدة "يضمن بالعقد وباليدين الأموال المحضة المنقولة إذا وجد فيها النقل".
  - ينظر: تقرير القواعد (٣٢٤/٢).
  - (٩) المستام هو المأخوذ عن طريق السوم. والسوم أصله الذهب في ابتغاء الشيء، واصطلاحاً: هو طلب المبيع بالثمن الذي تصور به البيع. ينظر: لسان العرب (١٢/٣١٠) مادة: سوم، التوقيف (ص/٤١٩).

فرع: كيزان الفقَّاع<sup>(١)</sup> إذا شرب منها، على التفصيل السابق في كيزان الشراب.

فرع: إذا بعث هدية في ظرف وجرت العادة بعدم رده، كالتمر في القوصرة<sup>(٢)</sup> والعنب في القفص<sup>(٣)</sup>، فهو هدية أيضاً، وإن لم تجر العادة بذلك بل جرت برده أو لم تجر لا بهذا ولا بهذا، فالظرف غير هدية، فإذا أخذه المهدي إليه، وأخذ ما فيه لزمه رده.

ويحرم استعماله إلا في أكل (الهدية)<sup>(٤)</sup> منه، إن جرت بذلك عادة (فيجوز)<sup>(٥)</sup>، قال البغوي<sup>(٦)</sup>: ويكون حينئذ عارية<sup>(٧)</sup>. وكذلك نقله الرافعي عن أبي عاصم العبادي في باب العارية<sup>(٨)</sup>.

(١) كيزان الفقَّاع هي كيزان الزبيب المأخوذة به لشربه. ينظر: إعانة الطالبين (١٣٥/٣)، وفي لسان العرب: "الفقَّاع: شراب يتخذ من الشعير، سمي به لما يعلوه من الزبد". (٢٥٦/٨) مادة: فقَّع.

(٢) القوصرة مخفف ومثقل: وعاء من قصب يرفع فيه التمر.

ينظر: لسان العرب (١٠٤/٥) مادة: قصر.

(٣) القفص: أداة للزرع ينقل فيها. ينظر: القاموس المحيط (ص/٨١٠) مادة: قفص.

(٤) في الأصل: المهدي. والمثبت من (ص)، (م).

(٥) ساقط من (ص).

(٦) هو: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد المعروف بابن الفراء تارة، وبالفراء

تارة أخرى، الملقَّب بمحيي السنة، صاحب كتاب التهذيب، إمام في التفسير والحديث

والفقه، تفقه على القاضي حسين، ومن تعليقه لخص التهذيب، وعلى الصيرفي،

والداودي، وله شرح السنة، ومعالم التنزيل في التفسير، والمصابيح، وغيرها.

والبغوي منسوب إلى بغا، قرية بخراسان بين هراة ومرو، وقيل منسوب إلى بغشور

من مدن خراسان، نسبوه إليها من غير قياس. توفي بمروالروذ في شوال سنة

(٥١٦)، قال الذهبي: "عاش بضعا وسبعين سنة".

ينظر: سير أعلام النبلاء (٤٣٩/١٩)، طبقات ابن قاضي شهبة (٢٦٧/١)، طبقات

ابن هداية الله (ص/٢٠٠).

(٧) ينظر: روضة الطالبين (٣٦٨/٥).

(٨) ينظر: العزيز (٣٧٤/٥).

قال: ومحلّه إذا قلنا: إن (الهدية)<sup>(١)</sup> لا تقتضي ثواباً، فإن قلنا: تقتضي ثواباً فهو مقبوض بالإجارة الفاسدة<sup>(٢)</sup>.

ولم يتعرض لحكم الظرف إذا لم يؤكل منه، وقياس ما سبق أن يكون مضموناً عليه مطلقاً؛ لأنه قبضه لغرضه، فأشبه الكوز المدفوع للشرب، والهدية التي فيه تشبه (الماء)<sup>(٣)</sup>، فتنبّه لذلك فإنه مهم.

فرع: الأواني التي توضع للضيوف غير داخلة في ضمانهم بالوضع، والطعام الذي فيها ليس بداخل تحت أمانتهم، حتى لو قصده هو لم يجب عليهم دفعه، لأنهم لم يلتزموا حفظه.

وهذا كما لو ترك ثوبه عند إنسان وذهب [ص/٤] ولم يستحفظه، (أو استحفظه)<sup>(٤)</sup> فسكت فضاع فلا ضمان، ما لم يصرح بالتزام حفظه.

وأما بعد الأكل منها فيحتمل وجوب الضمان، لأنه مستعمل لها فأشبه استعمال ظرف الهدية في الأكل، والمتجه أنه لا ضمان؛ لأنها في دار المالك وتحت تصرفه، ومجرد الأكل بالإنزاع منها لا يوجب الضمان، كما لا يضمن (الحصير)<sup>(٥)</sup> والبساط والانطاع التي يجلس عليها في بيت المالك<sup>(٦)</sup>، ولأنه لم يتصرف فيها بالنقل، بخلاف ظرف العارية<sup>(٧)</sup>.

ولو [٤ / أ] طلب بعض الضيفان من بعض أن يحول له طعاماً<sup>(٨)</sup> بين

---

(١) في (ص)، (م): الهبة.

(٢) ما حكاه المصنف عن العبادي ليس في العزيز، وإنما نقله عنه في روضة الطالبين: الموضع السابق.

(٣) في الأصل: بالماء. والمثبت من (ص)، (م).

(٤) ساقط من (م).

(٥) في (ص): المخدة.

(٦) ينظر: حاشية الجمل (٢٧٧/٤)، حاشية البجيرمي على الخطيب (٣/٤٦٠).

(٧) ذهب الزركشي إلى أن الضيف إذا تناول إناء طعام فانكسر منه ضمنه؛ لأنه في يده في حكم العارية.

ينظر: حاشية البجيرمي على الخطيب: الموضع السابق.

(٨) في (ص)، (م) زيادة: إلى.

يديه فالضمان على الناقل، لأنه نقله بغير إذن المالك، فإن نقله بإذن المالك فالناقل وكيل، والمنقول إليه مستعير فعليه (ضمان الإناء)<sup>(١)</sup> إن تلف (الإناء)<sup>(٢)</sup> في يده، فإن تلف بعد وضعه زال الضمان (بوضعه)<sup>(٣)</sup> إياه في ملك المالك، ويحتمل استمرار الضمان.

فرع: إذا دخل<sup>(٤)</sup> كان الطباخ فاشترى منه طعاماً في إناء [الطباخ]<sup>(٥)</sup>، فإن كان الطعام مجهولاً فعلى ما سبق في ماء الكوز، فلا يضمن الإناء؛ لأنه مأخوذ بالإجارة الفاسدة، ويضمن الطعام إذا قبضه.

وإن وزن الطعام أولاً ثم وضعه في الإناء فالطعام مقبوض بالشراء الصحيح، والإناء مأخوذ بالعارية الصحيحة.

وكذا لو اشترى منه ماءً معلوماً ثم وضعه في إناء [م/٣] له ليشرب فيه.

فرع: تخارج شخصان<sup>(٦)</sup> في شراء طعام في إناء لأحدهما، فانكسر الإناء من أحدهما، كان على الشريك الآخر ضمان نصف الإناء لشريكه؛ لأنه مستعير لنصف الإناء لنصيبه من الطعام.

ونظير ذلك إذا رأى رجلاً يمشي في الطريق فأردفه خلفه فماتت الدابة، فإنه يجب عليه (ضمان نصف)<sup>(٧)</sup> الدابة، فإن أردف ثلاثة فعلى كل واحد منهم ربع القيمة، ولو أردف اثنين ضمن كل واحد ثلث قيمتها، ونصيب المالك هدر.

هذا إذا كان الطعام مشتركاً بينهما على السواء، فإن تفاوت فكان لأحدهما ثلثاه وللآخر الثلث فانكسر الإناء، فنظير ذلك ما إذا استأجره لحمل عشرة

(١) في الأصل: الضمان. والمثبت من (ص)، (م).

(٢) ساقط من (ص)، (م).

(٣) في (م): لوضعه.

(٤) في (ص)، (م) زيادة: إلى.

(٥) مثبت من (ص)، (م).

(٦) تخارجا: أي أخرج كل واحد منهم نفقة على قدر نفقة صاحبه. ينظر: الموسوعة

الفقهية (٥/١١).

(٧) في الأصل: نصف ضمان. والمثبت من (ص)، (م).

أَقْفَرَةٌ<sup>(١)</sup> فكال أحد عشر، ثم قال للمالك احملها على دابتك. فحملها، فإنه يكون مستعيراً للداية، كما صرح به المتولي، فعلى هذا يضمن بالقسط. (ولو كان معه متاع فقال لراكب داية احمل متاعي صدقة عنك وسيّر الداية. فحملة، فماتت الداية ضمن بالقسط)<sup>(٢)</sup>.

وإن [٤ / ب] حملة المالك على الداية ولم يركب، ولم يكن عليها سوى متاع السائل، فتلفت ضمن جميع قيمتها.

والفرق بين ما إذا ركب معه الداية (حيث يضمن النصف، وإن كان أخف)<sup>(٣)</sup> من صاحب الداية، وبين المتاع إذا حملة مع متاعه<sup>(٤)</sup> حيث يضمن بالقسط هو أن في الصورة الأولى الداية تحت يدهما جميعاً، وفي الصورة الثانية الداية تحت يد مالكةا.

ونظير ذلك في التقسيط لو ضرب الجراد في الحدّ إحدى وثمانين أو وأربعين أو ومائة، فمات وجب الضمان بالقسط، فيضمن جزءاً من أحد وثمانين جزءاً من الدية<sup>(٥)</sup>، وجزءاً من أحد وأربعين من الدية، وجزءاً من مائة وواحد من الدية<sup>(٦)</sup>.

بخلاف ما إذا جرحه واحد جراحة [وآخر مائة جراحة]<sup>(٧)</sup> [ص / ٥] حيث

(١) القفيز: مكيال. ينظر: لسان العرب (٣٩٦/٥)، مادة: قفز.

(٢) ساقط من (ص).

(٣) في الأصل: أحق. والمثبت من (م).

(٤) في (ص): ما إذا ركب معه الداية وبين المتاع إذا حمل متاعه مع.

(٥) الدية هي المال الواجب بجناية على الحر في نفس أو فيما دونها.

ينظر: مغني المحتاج (٥٣/٤).

(٦) ما تقدم ذكره من مسائل يرجع إلى قاعدة اختلف فيها الفقهاء فيما إذا حصل التلف من فعلين، أحدهما مأذون فيه، والآخر غير مأذون فيه، هل يجب الضمان كاملاً، أم بالتقسيط؟، عبّر عنها الزركشي بقوله: " المتولّد من مضمون وغير مضمون، فيه خلاف، والأصح أن لكل حكمه غالباً ". المنشور (١٦٤/٣).

وفما قرّره المصنف أنه يضمن هنا بالتقسيط.

(٧) مثبت من (ص)، (م).



لا توزع الدية إذا مات، بل تقسط عليهما نصفين، والفرق أن للجراحات نكايات في الباطن وفي البدن مقاتل خفية.

قال في الروضة: ولو وضع متاعه على دابة رجل ولم يقل سيّرها، فسيّرها المالك، لم يكن (الواضع مستعيراً)<sup>(١)</sup> للدابة<sup>(٢)</sup>، بل يدخل المتاع في ضمان صاحب الدابة، لأنه كان من حقه أن يطرحه<sup>(٣)</sup>.

قال: ولو كان لأحد الرفيقين في السفر دابة وللآخر متاع فقال صاحب المتاع للآخر احمل قماشي على دابتك. فأجابه، فصاحب المتاع مستعير، ولو قال صاحب الدابة ضع متاعك على الدابة لأحمله<sup>(٤)</sup>. فصاحب الدابة مستودع متاعه، ولا تدخل الدابة في ضمان صاحب المتاع<sup>(٥)</sup>.

بخلاف ما إذا أركب غيره، فإنه لا فرق بين أن يبتديء الراكب<sup>(٦)</sup> المُرْكَبَ (أو لا)<sup>(٧)</sup>، على الصواب<sup>(٨)</sup>.

وذهب الإمام إلى أنه لا ضمان على الراكب تشبيهاً (بالضيف)<sup>(٩)(١٠)</sup>.

فرع: مشى في الطريق ومعه إناء فانصدم بإنسان وانكسر، سقط نصف قيمته، وعلى الصادم نصف قيمته، سواء أكان بالغاً أو صبيّاً أو مجنوناً أو (عاقلاً)<sup>(١١)</sup> ونصف قيمة الطعام الذي [ ٥ / أ ] فيه.

(١) في (ص): المالك معير.

(٢) لأنها تحت يد مالکها. ينظر: مغني المحتاج (٢/٢٦٨).

(٣) روضة الطالبين (٤/٤٣٤).

(٤) عبارة الروضة: أعطني متاعك لأضعه على الدابة.

(٥) روضة الطالبين: الموضع السابق.

(٦) في (م) زيادة: أو.

(٧) ساقط من (م).

(٨) روضة الطالبين (٤/٤٣٣).

(٩) في (ص): بالضعيف.

(١٠) ينظر: روضة الطالبين: الموضع السابق.

(١١) في (م): غافلاً.

ولو انصدم إناءه بإناء صاحبه فانكسر، (و)<sup>(١)</sup> تلف ما فيهما، ضمن كل واحد لصاحبه نصف إنائه، ونصف قيمة الطعام الذي فيه في ماله، وسواء اصطدما عمداً أو سهواً، أو عمداً وسهواً بأن تعمد أحدهما فقط<sup>(٢)</sup>.

ولو اصطدم بإناء عبد تعلق نصف القيمة برقبة العبد، ونصف قيمة الطعام أيضاً، فإن اصطدم عبداً تعلق برقبة كل عبد نصف قيمة إناء صاحبه، وقيمة نصف طعامه إن كان الإناء والطعام لسيدهما، فإن كان لغير السجين وهو أمانة في يدهما، واصطدما عمداً تعلق برقبة كل واحد قيمة نصف إنائه، ونصف طعامه ونصف إناء صاحبه ونصف طعامه، ولا يسقط شيء منهما، وإن اصطدما سهواً أو خطأً فعلى التفصيل في الوديعة<sup>(٣)</sup> إذا تلفت بذلك.

ويقرب من هذه المسائل لو مشى في الطريق فجاءت رجله على نعل إنسان فرفع صاحب النعل رجله فانقطع فإنه يجب على الواضع نصف الضمان، ذكره القاضي في فتاويه<sup>(٤)</sup>.

قال : وكذا لو قعد على ثوب إنسان فقام فانقطع ثوبه.

ولو اصطدم بدابة عليها راكبها فنصف الضمان على الراكب، أو بدابة معقلة فلا ضمان، ولا يتعلق برقبة البهيمة شيء بخلاف العبد.

- 
- (١) في الأصل : أو. والمثبت من (ص)، (م).
- (٢) العمد والخطأ في الأموال سواء، والقاعدة أنَّ "الضمان يختلف باختلاف التالف دون المتلف". ينظر : الحاوي (١٥/١٠٥). فيضمن المتلف ولو كان غير مكلف، وإنما التفريق من جهة الإثم، والقاعدة أنَّ "الجوابر لا تتوقف على المأثم". لأن الغرض من الجوابر جبر ما فات من المصالح. ينظر : قواعد الأحكام (١/٢٣، ٢/٣).
- (٣) الوديعة في اللغة : مأخوذة من ودع يدع إذا سكن واستقر. واصطلاحاً : العقد المقضي للاستحفاظ، أو العين المستحفظة.
- ينظر : تحرير ألفاظ التنبيه (ص/٢٠٧)، تحفة المحتاج (٩٨/٧).
- (٤) وذلك أنه يقال : تقوّم النعل سليمة هي ورفيقتها، ثم يقومان مع العيب، وما نقص يقسم على الماشي وصاحب النعل، فما يخص صاحب النعل يسقط، لأن فعله في حق نفسه هدر، وما يخص الآخر مضمون عليه.
- ينظر : حاشية الجمل (٣/٤٨٥)، حاشية البجيرمي على الخطيب (٣/١٦٨).

ولو أثلّفت الدابة إناء بالليل فالضمان على صاحبها في ماله، ولو أدخلت البهيمة رأسها في إناء إنسان [م / ٤] ولم يمكن تخليصها إلا بذبحها فإن كان صاحبها معها فهو مفرط بترك الحفظ، ثم إن كانت الدابة غير مأكولة كسرت القدر، وعليه أرش<sup>(١)</sup> النقص، وإن كانت مأكولة لم تذبح أيضاً في الأصح، بل تكسر ويغرم الأرض.

وإن لم يكن معها أحد [ص / ٦] (فإن)<sup>(٢)</sup> فرط صاحب القدر بأن وضعها في موضع لا حق له [ب / ٥] فيه كسرت ولا أرش له، وإن لم يفرط كسرت، وغرم صاحب البهيمة الأرض<sup>(٣)</sup>، كما سبق<sup>(٤)</sup>.

ولو وقع دينار في محبرة ولا يخرج إلا بكسرهما، فإن وقع بفعل صاحب المحبرة عمداً أو سهواً كسرت ولا غرم على صاحب الدينار، وإن وقع بفعل صاحبه أو بلا تفريط من أحد كسرت وعلى صاحبه الأرض.

وقال<sup>(٥)</sup> ابن الصباغ<sup>(٦)</sup>: إذا لم يفرط أحد، والتزم صاحب المحبرة ضمان الدينار، فينبغي ألا تكسر لزوال الضرر<sup>(٧)</sup>. والمذهب في الرافعي الأول<sup>(٨)</sup>.

(١) الأرض في اللغة: مأخوذ من التأريش وهو الخصومة. واصطلاحاً: المال الواجب فيما دون النفس.

ينظر: تحرير ألفاظ التنبيه (ص/١٧٨)، التوقيف (ص/٥٠).

(٢) في الأصل: كإن. والمثبت من (ص)، (م).

(٣) ينظر: روضة الطالبين (٥/٥٧).

(٤) وذلك لقاعدة "الترك كالفعل في باب الضمان" ينظر: فتح الباري (٥/٩٨). وعبر عنها الزركشي بقوله: "الترك فعل إذا قصد". المنتور (١/٢٨٤).

(٥) في (م) زيادة: صاحبنا.

(٦) هو: عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد، أبو نصر ابن الصباغ البغدادي، فقيه العراق، من أصحاب الوجوه، ولد سنة (٤٠٠)، تفقه على القاضي أبي الطيب الطبري، من تصانيفه: الشامل، وهو أصح كتب المذهب وأتقنها أدلة، والكامل، والطريق السالم، توفي في سنة (٤٧٧). وكان أحد أجداده صباغاً.

ينظر: سير أعلام النبلاء (١٨/٤٦٤)، طبقات ابن قاضي شهبة (١/٢٣٢)، طبقات ابن هداية الله (ص/١٧٣).

(٧) ينظر: روضة الطالبين: (٥/٥٧).

(٨) ينظر: العزيز (٥/٤٦٨).

ولو وضع في سطح داره برنيّة<sup>(١)</sup> فتدلى غصن أترجة فيها، فانعقدت فيها أترجة فلم يمكن إخراجها إلا بكسر البرنيّة.

قال أبو إسحاق<sup>(٢)</sup>: لا تكسر البرنيّة؛ لعدم تقصير صاحبها؛ لأنه وضعها في ملكه.

ويقطع غصن الأترجة<sup>(٣)</sup>.

ولو أودعه برنيّة فوضعها في بستانه (فنزلت)<sup>(٤)</sup> فيها أترجة، فقياس ما سبق أن يقطع الغصن ولا تكسر البرنيّة؛ (لتقصير المودع)<sup>(٥)</sup> (٦).

ولو كان المودع أميناً كعامل المساقاة<sup>(٧)</sup> فوضع البرنيّة (فعليه ضمانها لتفريطه في الحفظ، ولا تكسر البرنيّة؛ لأنه<sup>(٨)</sup> لا تفريط من صاحبها.

فرع: وضع جرة في داره فابتلّ أسفلها فسقطت، أو رماها الريح على إنسان، ولم يندفع ضررها إلا بكسرها، وجب كسرها وضمن قيمتها.

---

(١) البرنيّة: شبه فخّارة ضخمة خضراء، من القوارير الثخان الواسعة الأفواه.

ينظر: لسان العرب (٥٠/١٣) مادة: برن.

(٢) هو: إبراهيم بن أحمد المروزي، أحد أئمة المذهب، أخذ الفقه عن عبدان المروزي، وابن سريج، والاصطخري، وممن أخذ عنه: ابن أبي هريرة، وأبو حامد المروزي، من تصانيفه: شرح المختصر، والتوسط بين الشافعي والمزني، مات في رجب سنة (٣٤٠) بمصر.

ينظر: تهذيب الأسماء واللغات (١٧٥/٢)، سير أعلام النبلاء (٤٢٩/١٥)، طبقات ابن قاضي شهبه (٧٧/١).

(٣) ينظر: الحاوي (٤٠٧/٦).

(٤) في (م)، (ص): فتربت.

(٥) في (ص): لأنه لا تفريط بتقصير المودع.

(٦) وهو ما صرح به أبو حامد، فيما نقله عنه الماوردي. ينظر: الحاوي: الموضع السابق.

(٧) المساقاة مأخوذة من السقي، لأن العامل يسقي الشجر. واصطلاحاً: معاملة على تعهّد شجر بجزء من ثمرته.

ينظر: تحرير ألفاظ التنبيه (ص/٢١٦)، تحفة المحتاج (١٠٦/٦).

(٨) ساقط من (ص).

بخلاف ما إذا (صالت)<sup>(١)</sup> الدابة عليه فإنه يدفعها، ولا ضمان عليه، ولو ماتت بالدفع، والفرق أن للدابة اختياراً<sup>(٢)</sup>.

فرع: طلب جماعة من رجل أن يسقيهم ماء فأحضر لهم كوزاً، فشرب هذا، ثم هذا، ثم هذا، فقرار ضمان الكوز على آخرهم شرباً، فإذا [شرب و]<sup>(٣)</sup> وضعه بين أيديهم فانكسر أو تلف في يده قبل الرد إلى المالك أو الوكيل ضمن. هذا إن كان في غير بيت [٦ / أ] المالك، (فإن كانوا)<sup>(٤)</sup> في بيته فوضعه الآخر شرباً في بيت المالك)<sup>(٥)</sup> فلا ضمان.

وإن وضعه في غير موضعه المعتاد ضمن لتعريضه للتلف (ووضعه)<sup>(٦)</sup> إياه حيث لم يأذن المالك.

فرع: أواني البيت إذا استعملتها المرأة فانكسرت بني ذلك على أن الظروف هل يجب تمليكها (للزوجة)<sup>(٧)</sup>؟ والأصح: أنه واجب، ولا يجب أن يملكها من [كل]<sup>(٨)</sup> نوع إلا إئاء واحداً، والثاني أن ذلك إمتاع كالمسكن والخادم.

فعلى الأصح لو ألتفتها لم يلزمه الإبدال إلا بعد مدة تبلى فيها الظروف بالاستعمال غالباً، ولا تضمن الزوجة قيمة الظرف، لأنه قد تلف على ملكها.

وإن قلنا: إنه إمتاع فقد (ذكر)<sup>(٩)</sup> الرافعي وغيره في نظيره من الكسوة أنا

---

(١) في (م) : رقت.

صال : سطا واستطال، وجمل صؤول : هو الذي يواثب الناس فيأكلهم. ينظر : لسان العرب (٣٨٧/١١) مادة : صول.

(٢) لأن الجرة لا قصد لها، بخلاف الدابة. ينظر : روضة الطالبين (١٨٦/١٠).

(٣) مثبت من (ص)، (م).

(٤) في (م) : كان.

(٥) ساقط من (ص).

(٦) في (م) : بوضعه.

(٧) في (ص) : المرأة فانكسرت.

(٨) مثبت من (ص)، (م).

(٩) في (ص) : حكم.

إذا قلنا بالإمتاع لزمها قيمة ما أتلقت، ولزمه الإبدال<sup>(١)</sup>، وقياس ذلك (أن تضمن هنا قيمة الإناء ويلزمه)<sup>(٢)</sup> الإبدال.

فرع: ذهب الإمام أحمد إلى أنه لا يجوز الانتفاع بأواني الخمر، و أنه يجب كسرها، وشق ظروفها<sup>(٣)</sup>.

وعندنا إذا غسلت طهرت وجاز الانتفاع بها<sup>(٤)</sup>.

وإنما تطهر بشرط أن لا يكون في أسفلها وجوانبها شيء من الخمر مستحجر، فإن استحجر فيها شيء من الخمر كما هو الغالب [ص / ٧] لم تطهر.

فلو غسل إناءً منها حل استعماله في الظاهر، فإن توضأ منه مدة، ثم انكسر فوجد فيه خمرًا قد استحجرت أعاد جميع الصلوات التي صلاها بالوضوء، وغسل كل ما أصابه من مائها.

ولو رأى مع إنسان أو عبده أواني خمر لم يجز له المبادرة إلى كسرها وإراقتها، لجواز أن تكون محترمة، بل يسأل، فإن تحقق أنها غير محترمة ووجدها مع مسلم وجب عليه إراقتها، ولم يجز كسرها إلا في صورتين.

الأولى: أن يكون بحيث لو اشتغل بالإراقة لأدركه فاسق يمنعه من ذلك.

الثانية: أن لا يطول الزمان، فإن طال الزمان بحيث لو اشتغل بإراقتها لكثرتها فله الكسر. [٦ / ب]

---

(١) ينظر: العزيز (١٠/٢٤-٢٥).

(٢) في (ص): أنها ضمن الإناء ويلزم.

(٣) لأنها تنتشر أجزاء النجاسة، فلا تطهر بالتطهير، فإنه متى ترك فيها مائع لظهر فيه طعم الخمر أو لونه.

ينظر: المغني (١/٤٩)، كشاف القناع (١/١٨٨).

(٤) لأنها مال، وقد نهينا عن إضاعته، ولا دليل على وجوب كسرها.

ينظر: المجموع (٢/٥٣٢)، مغني المحتاج (١/٨٢).

## ذكره الغزالي<sup>(١)</sup> في الإحياء<sup>(٢)</sup> (٣).

فرع: قال الرافعي: لو اشترى سمناً في إناء وقبضه ليفرغ السمن فتلف في يده، لزمه ضمان الظرف على الأصح، لأنه قبضه لغرضه<sup>(٤)</sup>.

ويُقاس به ما لو اشترى رطباً في قوصرة جرت العادة بردها، فتلفت في يده ضمنها.

ولو اشترى حطباً على بهيمة، أو رأس عبد، ثم ساق الدابة بإذن (مالكها)<sup>(٥)</sup> إلى داره ليفرغ الحطب [م/٥] فتلفت في يده ضمنها.

فإن اشترى منه الحطب بشرط أن يحمله على دابته إلى داره، ثم ساقها فتلفت لم يضمنها، لأنها في هذه الحالة مأخوذة بالإجارة الفاسدة، والحطب مأخوذ بالبيع الفاسد، وقد تقدم مثل ذلك في الكوز.

فإن اشترى منه الحطب وأطلق لم يلزم البائع حمل الحطب إلى داره، بل

---

(١) هو: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، زين الدين، أبو حامد الطوسي، ولد بطوس (٤٥٠)، أخذ عن إمام الحرمين، وجلس للإقراء في حياته، وبعد وفاة شيخه ندبه نظام الملك للتدريس بنظامية بغداد، حتى ضرب به المثل، وشدت إليه الرحال، وفي آخر حياته أقبل على العبادة، وترك جميع ما كان فيه، له: الوجيز، والفتاوى، وإحياء علوم الدين، والمستصفى وغيرها، والغزالي نسبة إلى عمل والده وكان يغزل الصوف ويبيعه، توفي بطوس سنة (٥٠٥) عن خمس وخمسين سنة.  
ينظر: سير أعلام النبلاء (٣٢٣/١٩)، طبقات السبكي (١٩١/٦)، طبقات ابن قاضي شعبة (٢٧٨/١).

(٢) اسمه: إحياء علوم الدين، من كتب المواعظ، وهو مرتب على أربعة أقسام، ربع العبادات، وربع العادات، وربع المهلكات، وربع المنجيات. قال ابن قاضي شعبة: "وهو الأعجوبة العظيمة الشأن، وبداية الهداية".

فيه أغلاط، جمعها ابن الجوزي في كتاب سماء إحياء الأغلاط بالإحياء، وعليه مختصرات، منها منهاج القاصدين لابن الجوزي، وخرّج أحاديثه العراقي في المغني.

ينظر: طبقات ابن قاضي شعبة (٢٨٠/١)، كشف الظنون (٢٣/١).

(٣) ينظر: إحياء علوم الدين (٢٩٥/٢).

(٤) قال: ولا ضرورة لقبض السمن فيها. ينظر: العزيز (١٤٥/٩).

(٥) في (ص): صاحبها، وفي (م): بائعها.

يضعه في مكان الشراء، فإن ساق الدابة مالكتها بالحطب بغير استدعاء من المشتري لم يضمن الدابة.

فرع: أعطى لغيره درهماً وإناء ليشتري له طعاماً، (فالإناء)<sup>(١)</sup> غير مضمون على الوكيل<sup>(٢)</sup>، لأنه قبضه لغرض المالك، كما لا يضمن دابته إذا بعته في شغل له، فتلفت.

فرع: وقف سائل على باب قوم وسألهم أن يعطوه، فأخرجوا له طعاماً في إناء فانكسر، فهل يضمن الفقير؟ نظر: إن وضعه مالكة بين يدي الفقير، ليأكل منه فانكسر فلا ضمان، كما لا يضمنه الضيف، وإن تناوله الفقير بيده فوضعه على الأرض، ليأكل منه فتلف ضمن، وإن وضعه داخل الباب في بيت المالك لم يضمن، كما لا يضمن الضيف، وإن وضعه خارج الباب [بفناء الدار]<sup>(٣)</sup> ضمن؛ لأنه مستعير للإناء، ومستعمل له في غير دار المالك.

ولو جاء السائل بإناء يطلب فيه طعاماً فأخذه منه صاحب المنزل، ليجعل له فيه الطعام فانكسر فلا ضمان عليه، لأنه أخذه لغرض الفقير فهو كالوكيل.

فرع: إذا جاء الصغير بإناء يشتري فيه متاعاً، فأخذه صاحب المتاع لم يجز رده على [٧ / أ] الصبي، فإن رده عليه ضمن.

وهذا كما لو [ص / ٨] دفع الصبي درهماً إلى صيرفي<sup>(٤)</sup> لينقده فتلف فإنه يضمن، وسواء علم الولي بذلك أم لا، لأنه ليس للولي دفعه إلى الصبي، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) في الأصل: فإنه. والمثبت من (ص)، (م).

(٢) الوكالة لغة: التفويض إلى الغير، ورد الأمر إليه. واصطلاحاً: تفويض شخص ما له فعله مما يقبل النيابة إلى غيره، ليفعله في حياته. ينظر: مغني المحتاج (٢/٢١٧)، التوقيف (ص/٧٣٢).

(٣) مثبت من (ص)، (م).

(٤) الصيرفي: هو النقاد، مشتق من المصارفة. ينظر: لسان العرب (٩/١٩٠)، مادة: صرف.

(٥) سورة النساء آية رقم (٥).



قال البغوي: هذا إذا كان مما لا يقر تحت يد الصبي، فإن كان مما يقر تحت يد الصبي لمصلحته (كالدرع)<sup>(١)</sup> والطاقيّة والدواة والمقلّمة والقلم جاز رد جميع ذلك إلى الصبي<sup>(٢)</sup>، لأنّه لو رده على الولي لرده الولي على الصبي.

ولو بعث هدية لغيره مع صبي فأكل منها الصبي في الطريق ضمنه الصبي في ماله، وإن انكسر منه الإناء لم يضمن، وإن كسره عمداً ضمنه، وضمن ما فيه، كالوديعة إذا أتلّفها الصبي.

فرع: قال الرافعي في باب العارية استعار صندوقاً فوجد فيه دراهم فهي أمانة في يده، كما لو طير الريح ثوباً إلى دار إنسان<sup>(٣)</sup>.

فرع: اشترى مائعا وجاء بظرف فصّبّه البائع فيه، فوجدت فيه فأرة ميتة فقال البائع: إنها كانت في ظرفك. وقال المشتري: بل أقبضتني وفيه فأرة. فالأظهر تصديق البائع، لأنّه يدعي صحة البيع، ولو زعم المشتري أنها كانت<sup>(٤)</sup> فيه يوم البيع وأنكر البائع فعلى القولين<sup>(٥)</sup>.

(قال)<sup>(٦)</sup> الرافعي في كتاب الإجارة: ولو اشترى سمناً (وقبضه في إنائه)<sup>(٧)</sup> فهي مضمونة عليه على الأصح؛ لأنّه أخذها لمنفعة نفسه، ولا ضرورة في قبض السمن فيها. وقد تقدم ذلك<sup>(٨)</sup>.

فرع: قال في التتمة: لو وقف وقفاً على الأواني والظروف على أن يشتري لمن انكسر منه شيء منها صح؛ لأنّه من أنواع القربات<sup>(٩)</sup>.

(١) في الأصل، (ص): كالقبع. والمثبت من (م).

(٢) ينظر: المجموع (١٤٨/٩)، روضة الطالبين (٣/٣٤٢).

(٣) ينظر: العزيز (٢٨٠/٥).

(٤) في (ص) زيادة: في ظرفك وقال المشتري.

(٥) ينظر: العزيز (٥٤٤/٤).

(٦) في الأصل، (م): قاله. والمثبت من (ص).

(٧) في (ص)، (م): في بستوقة.

(٨) تقدم النقل عن الرافعي (ص/٣٢).

(٩) ينظر: روضة الطالبين (٥/٣٢١).

فرع : استعمال أواني الذهب والفضة حرام<sup>(١) (٢)</sup>، ولا فرق بين الصغير والكبير.

حتى يحرم على المرأة<sup>(٣)</sup> استعمال المُكْحَلَة وظرف الغالية<sup>(٤)</sup>.

وكذا إذا كان في الإناء ضبة<sup>(٥)</sup> كبيرة<sup>(٦)</sup> من فضة<sup>(٧)</sup>، أو ذهب للزينة حرم استعماله<sup>(٨)</sup>.

(١) ذلك لما ثبت في الصحيحين من حديث حذيفة بن اليمان - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (لا تشربوا في آنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في صافحها، فإنها لهم في الدنيا ولنا في الآخرة).

صحيح البخاري : كتاب الأطعمة، باب الأكل في إناء مفضض، رقم (٥١١٠)، صحيح مسلم : كتاب اللباس، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة ...، رقم (٢٠٦٧). قال الخطيب : " ويقاس غير الأكل والشرب عليهما، وإنما خصا بالذكر لأنهما أظهر وجوه الاستعمال، وأغلبها " . مغني المحتاج (٢٩/١).

فيستوي في التحريم جميع أنواع الاستعمال من الأكل والشرب والوضوء والغسل، والبول في الإناء، والأكل بملقعة الذهب والفضة، والتجمّر بمجمرتهما. ينظر : المجموع (٣١١/١). أما الأواني المصنوعة من الجواهر النفيسة، كالياقوت والعقيق والزمرد، فيجوز استعمالها واتخاذها مع الكراهة، لأنه لم يرد فيه نهى، ولا يظهر فيه معنى السرف والخيلاء. ينظر : المجموع (٣١٣/١)، مغني المحتاج (٣٠/١).

(٢) وإنما فرّق بين الرجال والنساء في التحلي، لما يقصد فيهنّ من غرض الزينة للأزواج، والتجملّ لهم.

ينظر : المجموع (٣١١/١).

(٤) الغالية هي مسك وعنبر مخلوطان بدهن، تقول : تغليت بالغالية. يقال : أوّل من سمّاها بذلك سليمان بن عبد الملك. ينظر : تحرير ألفاظ التنبيه (ص/١٨٩).

(٥) الضبّة : قطعة تسمّر في الإناء ونحوه. والمضبّب : هو ما أصابه شق ونحوه، فيوضع عليه صفحة تضمّه وتحفظه. قال النووي : " توسع الفقهاء في إطلاق الضبّة على ما كان للزينة بلا شق ونحوه " .

المجموع (٣١٦/١)، وينظر : تحرير ألفاظ التنبيه (ص/٣٣).

(٦) اختار النووي أن مرجع الكبر والصغر يرجع فيه إلى العرف، لأن ما أطلق ولم يحدّ رجع فيه إلى العرف.

ينظر : المجموع (٣٢١/١)، مغني المحتاج (٣٠/١).

(٧) إن كانت الضبّة كثيرة للزينة حرم، وإن كانت للحاجة كره، وإن كانت قليلة للزينة كره، أو للحاجة يباح. ينظر : المجموع (٣٢٠/١)، مغني المحتاج (٣٠/١).

(٨) اختار النووي تحريم الضبّة من الذهب، سواء كثرت أو قلت، لحاجة أو زينة.

ينظر : المجموع (٣١٧/١).

ومن ذلك يحرم<sup>(١)</sup> أواني النحاس (التي فيها كفت<sup>(٢)</sup> كثير، وكذا الأباريق النحاس)<sup>(٣)</sup> (٤).

ولا يصح بيعها بفضة إن [٧ / ب] كفتت بفضة، ولا بذهب إن كفتت بذهب.

وبياح استعمالها عند الحاجة إليها<sup>(٥)</sup>، كما بياح (لبس)<sup>(٦)</sup> الحرير عند الحاجة إليه.

ويحرم استعمال مبخرة الذهب والفضة سواء احتوى عليها أم لا<sup>(٧)</sup>؛ لأنه وإن لم يحتو عليها فهو منكر، ولا يحل الجلوس بحضرة المنكر.

واتخاذ أواني الذهب والفضة للذخيرة أو للزينة حرام<sup>(٨)</sup> وإن لم يستعمل<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) في (م) زيادة : استعمال.
  - (٢) الإناء المكفّت : هو الذي يحفر وينزل فيه ذهب أو فضة. ينظر : مواهب الجليل (١/١٢٩).
  - (٣) ساقط من (ص).
  - (٤) أما المموّه بالذهب أو الفضة، فإن كان يجتمع منه شيء بالنار فإنه يحرم استعماله. ولو اتخذ إناءً من ذهب أو فضة، وطلاه بنحاس داخله وخارجه، فالأصح أنه لا يحرم، لأنه إناء نحاس أدرج فيه ذهب مستتر.
  - ينظر : المجموع (١/٣٢٢)، مغني المحتاج (١/٢٩).
  - (٥) والحاجة : هي غرض يتعلق بالتضبيب سوى الزينة، ولا يتجاوز به موضع الكسر إلا بقدر ما يستمسك به.
  - ينظر : المجموع (١/٣٢١).
  - (٦) في (ص) : استعمال.
  - (٧) هذا ما اختاره المصنف، أما إذا جاءت الرائحة من بعيد، ولم يحتو على المبخرة، فقد قالوا : لا بأس، لأنه لم يطيب بها.
  - ينظر : المجموع (١/٣١١)، مغني المحتاج (١/٢٩).
  - (٨) كتزيين الدكاكين، والبيوت، والمجالس بها. ينظر : المجموع (١/٣١١).
  - (٩) لأن اتخاذه يؤدي إلى استعماله، ولأن المنع من الاستعمال لما فيه من السرف والخيلاء، وذلك موجود في اتخاذ. قال النووي : "وبهذا يحصل الجواب عن قول القائل الآخر: إن الشرع ورد بتحريم الاستعمال دون اتخاذ. فيقال : عقلنا العلة في تحريم الاستعمال، وهي السرف والخيلاء، وهي موجودة في اتخاذ".
  - المجموع (١/٣١٢)، وينظر : مغني المحتاج (١/٢٩).

ويباح استعمال الإناء العاج<sup>(١)</sup> في الأشياء اليابسة، (وكذا الإناء المعوج<sup>(٢)</sup> يباح استعماله في الأشياء اليابسة)<sup>(٣)</sup>.

ولو (صُب فيه ماء وتوضيء فيه)<sup>(٤)</sup> فقال فقيه العرب<sup>(٥)</sup>: إن بلغ الماء تعويجه لم يصح في الأصح. والمعوج الذي قد طعم بالعاج<sup>(٦)</sup>.

ويباح استعمال أواني المشركين من غير غسل (للإناء)<sup>(٧)</sup> إلا أن يتحقق فيها نجاسة<sup>(٨)</sup>.

والأواني التي يعجن طينها برماد النجاسة، والزبل إذا سويت [ص / ٩] وغسلت لم يظهر ظاهرها ولا باطنها.

والمعجون طينها بالماء النجس إذا (سويت فغسلت)<sup>(٩)</sup> طهر ظاهرها بالغسل دون باطنها.

وجلد الفيل إذا (دبغ)<sup>(١٠)</sup> طهر (وجاز)<sup>(١١)</sup> الانتفاع به<sup>(١٢)</sup>.

- 
- (١) هو المتخذ من عظم الفيل. ينظر: المجموع (٣٠٣/١).
  - (٢) هو: المضبَّب بقطعة من عظم الفيل. ينظر: المجموع: الموضوع السابق.
  - (٣) ساقط من (ص).
  - (٤) في (م): صبت فيها ماء وتوضأ منه.
  - (٥) فقيه العرب ليس شخصاً بعينه، وإنما العلماء يذكرون مسائل فيها أَلغاز ومُلح ينسبونها إلى فتيا فقيه العرب.
  - (٦) قال الخطيب في مغني المحتاج (٣١/١): "وهو مجهول لا يُعرف، ونكرة لا يتعرَّف". وينظر: المجموع (٣٠٣/١).
  - (٧) لا يجوز استعمال الأنية المتخذة من العظام في شيء رطب، فإن استعمل فيه نجسه، لأن العظم نجس، أما الأشياء اليابسة فيكره، لمباشرة النجاسة، ولا يحرم؛ لأنه لا يتنجس به. ينظر: المجموع (٣٠٣/١).
  - (٨) ساقط من (م).
  - (٩) المذهب أنه مكروه، إلا إذا تيقن الطهارة. ينظر: المجموع (٣٢٦/١).
  - (١٠) في (م): استويت وغسلت.
  - (١١) الدباغة: إزالة النتن والرطوبات النجسة من الجلد. ينظر: التعريفات (ص / ١٣٨).
  - (١٢) في الأصل: طهر جاز. والمثبت من (ص)، (م).
  - (١٣) المذهب أنه يطهر بالدباغ جميع جلود الميتة إلا الكلب والخنزير، والمتولد منهما ومن أحدهما، ويطهر بالدباغ ظاهر الجلد وباطنه، ويجوز استعماله في المائع واليابس، ولا فرق بين مأكول اللحم وغيره.

نص عليه الشافعي في عيون المسائل (١) (٢).

وجلد الآدمي يحرم استعماله وإن دبغ (٣)، إلا جلد الحربي (٤) فإنه لا حرمة له.

فرع: عنده إنباء في أحدهما دبس (٥) وفي الآخر زيت، فأخذ منهما في قصعة، ثم وجد في القصعة فأرة لا يدري من أيهما هي.

قال القاضي حسين: يجتهد، فإن أدى اجتهاده إلى أن الفأرة منه حكم عليه بالنجاسة، هذا إن اغترف من كل واحد بمغرفة، فإن (اغترف) (٦) منهما بمغرفة واحدة وأدى اجتهاده إلى أنها من (الأول فهما نجسان، لأن الثاني قد تنجس بوضع المغرفة فيه).

= ينظر: الأم (٩١/١)، المجموع (٢٧١/١)، حاشية الجمل (١٨١/١).  
واستدلوا على ذلك بحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (أيما إهاب دبغ فقد طهر). أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه، وصححه النووي.

سنن الترمذي: كتاب اللباس، باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت، رقم (١٧٢٨)، سنن النسائي: كتاب الفرع والعنبرة، باب جلود الميتة، رقم (٤٢٤١)، سنن ابن ماجه: كتاب اللباس، باب لبس جلود الميتة إذا دبغت، رقم (٣٦١٠)، المجموع (٢٦٨/١).  
(١) عيون المسائل في نصوص الشافعي، من تأليف أبي بكر أحمد بن الحسين بن سهل الفارسي (ت/ ٣٥٠) تقريباً.

قال ابن قاضي شعبة: "وهو كتاب جليل على ما شهد به الأئمة الذين وقفوا عليه".  
طبقاته (٩٦/١)، وينظر: كشف الظنون (١١٨٨/٢).

(٢) قال الإمام الشافعي: "فلا بأس أن يصلى في جلود الميتة والسباع وكل ذي روح إذا دبغ، إلا الكلب والخنزير، ويصلى في جلد كل نكي يؤكل لحمه، وإن لم يكن مدبوغاً، فأما ما لا يؤكل لحمه فذكاته وغير ذكاته سواء، لا يطهره إلا الدباغ، وجلد النكي يحل أكله، وإن كان غير مدبوغ". الأم (٩١/١).

(٣) جلد الآدمي دباغه واستعماله حرام، وهل يطهر بالدبغ؟ وجهان، الصحيح منهما أنه يطهر. وإنما حرم استعماله، لاستعمال ملك الغير بغير رضاه، وانتهاك حرمة الآدمي.  
ينظر: المجموع (٢٧١/١)، مغني المحتاج (٢٩/١).

(٤) الحربي: منسوب إلى الحرب، وهو الكافر الذي لم يدخل في عقد الذمة، ولا يتمتع بأمان المسلمين، ولا عهدهم.

ينظر: المطلع (ص/ ٢٢٦)، الموسوعة الفقهية (١٠٤/٧).

(٥) الدبس: عسل التمر. ينظر: القاموس المحيط (ص/ ٧٠٠)، مادة: دبس.

(٦) في (م): أخذ.

وإن أدى اجتهاده إلى أنها من<sup>(١)</sup> الثاني فهو نجس، وما في المغفرة والقصعة نجس<sup>(٢)</sup>.

ولو اشترى من واحد ظرفاً فيه سمن ومن آخر ظرفاً، ثم وجد في أحدهما فأرة، واشتبّه عليه ظرف أحدهما بالآخر، فلم يعلم عينه حتى [٨ / أ] يرده عليه.

فهذا نظير مسألة ذكرها العبادي [وهي]<sup>(٣)</sup> لو اشترى بيضة من رجل وأخرى من آخر ثم وجد إحداهما (مذرة)<sup>(٤)</sup>، ولم يعلم بيضة من هي<sup>(٥)</sup>.

قال العبادي: نقول له اجتهد (فمن)<sup>(٦)</sup> غلب على ظنك أنها بيضته ردها عليه، فإن قال: لا أدري. قلنا له: إنا (مفتوك)<sup>(٧)</sup> لا (مخبوك)<sup>(٨)</sup> (٩).

وكذا لو قبض من شخصين دراهم فوجد فيها نحاساً بعد الخلط يجتهد<sup>(١٠)</sup>.

---

(١) ساقط من (م).

(٢) ينظر: المجموع (١/٢٥٨).

(٣) مثبت من (ص)، (م).

(٤) في الأصل: مدودة. والمثبت من (ص)، (م).

والمذرة: الفاسدة. ينظر: القاموس المحيط (ص/٦٠٩)، مادة مذر.

(٥) قد نقل العبادي عن أبي ثور أنه سأل الشافعي عن اشترى بيضة من رجل وبيضة من آخر ووضعهما في كفه، فكسرت إحداهما فخرجت مذرة، فعلى من يرد المذرة؟ فقال الشافعي: أتركه حتى يدعي. قال: يقول لا أدري. قال: أقول له انصرف حتى تدري، فإنما مفتون لا معلمون. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢/٧٨).

(٦) في الأصل: فإن. والمثبت من (ص)، (م).

(٧) في الأصل: نفتوك. والمثبت من (ص)، (م).

(٨) في (م): مجبوك.

(٩) ما سبق نقله عن الشافعي صريح في أنه لا يرد البيضة بالاجتهاد، وذهب بعضهم إلى أنه يهجم، ويرد المذرة على واحد من البائعين، فإن قبلها فذاك وإلا حلفه أنها ليست مبيعة منه، فإن حلف فله عرضها على الآخر، فإن حلف الآخر استمر التوقف، وإن قبلها أحدهما قضى عليه بالثمن.

ينظر: حاشية الشرواني على التحفة (٤/٣٨١).

(١٠) يجتهد إذا كان ثمّ أمانة، كما قاله الزركشي، وإلا فإن الاجتهاد غير جائز في الأموال، لأن فيه إلزام الغير بالاجتهاد. ينظر: حاشية الشبراملسي على النهاية (٤/٦٠)، حاشية الشرواني على التحفة (٤/٣٨١).

وإذا قبض من غيره دراهم فوجد فيها نحاساً فردها عليه، فقال (الدافع)<sup>(١)</sup>: ليس هذا النحاس من دراهمي. نظر: إن وقع العقد على العين وقبضها البائع، ثم رد منها نحاساً، فأنكر المشتري، فالقول قول المشتري؛ لأنه يدعي صحة العقد، والبائع يدعي الفساد<sup>(٢)</sup>.

فإن وقع العقد على الذمة فالقول قول الرادّ للدراهم<sup>(٣)</sup>، لأن الدافع يدعي براءة ذمته والأصل عدمه.

وهذا التفصيل يأتي في البيض المقبوض<sup>(٤)</sup> في دين السلم<sup>(٥)</sup>.

فرع: أدلى دلوه في بئر ثم أخرجها ملآنة، فوجد فيها بكرة، ما حكم الدلو؟ وما حكم ماء البئر؟ ينظر: إن كان ماء البئر قُلْتَيْن<sup>(٦)</sup> - فقط - فماء الدلو نجس، وباطن الدلو نجس، وظاهرها نجس، والماء الباقي في البئر نجس، هذا إذا نزلت البكرة في الدلو بعد أن نزل فيها من ماء البئر أكثر من رطلين<sup>(٧) (٨)</sup>.

(١) في الأصل: الثاني. والمثبت من (ص)، (م).

(٢) فإنهما قد اتفقا على قبض ما وقع عليه العقد، وتنازعا في سبب الفسخ، والأصل عدمه.

ينظر: حاشية الجمل (٢١٨/٣)، حاشية البجيرمي على المنهج (٣١٩/٢).

(٣) هذا إذا لم يتم القبض في المجلس، فإذا تم في المجلس فالقول قول المردود عليه.

ينظر: حاشية الجمل: الموضع السابق، حاشية البجيرمي: الموضع السابق.

(٤) في (ص)، (م) زيادة: و.

(٥) ينظر: روضة الطالبين (٥٧٨/٣).

(٦) القلّة في اللغة: الجرة العظيمة، سميت بذلك لأن الرجل العظيم يقلّها بيديه، أي يرفعها، والقلتان بالأرطال خمسمائة رطل بغدادية تقريباً، على ما صححه النووي، وفي تحديد مساحتها: ذراع وربع طولاً وعرضاً وعمقاً. ينظر: تحرير ألفاظ التنبيه (ص/٣٢).

(٧) الرطل: الذي يوزن به ويكال. ينظر: لسان العرب (٢٨٥/١١) مادة: رطل.

(٨) إذا كان الماء قلّتين فقط، وفيه نجاسة جامدة، فالأصح جواز استعماله، وسبب الحكم بنجاسة ما ذكر فلأنه حين دخل أول شيء في الدلو نقص الباقي عن قلّتين فصار نجساً، ونقص الرطلين من القلتين نقص مؤثر.

ينظر: المجموع (١٩٨-١٩٩)، مغني المحتاج (٢٢/١).

فإن نزلت البعرة في الدلو أولاً<sup>(١)</sup> قبل أن (ينصب)<sup>(٢)</sup> فيها رطلان، فماء الدلو نجس، وظاهر الدلو طاهر، والماء الباقي في البئر (طهور)<sup>(٣)</sup> (٤).

هذا إذا لم تكن الدلو مثقوبة، [فإن كانت مثقوبة]<sup>(٥)</sup> أو تطاير منها ماء في البئر تنجس [ص/ ١٠] ماء البئر. وطريق تطهيره، وتطهير ماء الدلو أن ينزع البعرة من الدلو، ثم يعيدها إلى البئر، فيجتمع ماؤها وماء البئر فيبلغ قلتين فيطهر<sup>(٦)</sup>.

ولو كان هذا الدلو ضيق الرأس وأعادته إلى البئر لم يطهر ماؤه ولا ماء البئر<sup>(٧)</sup>، وهذا كما لو كان في إناء ضيق الرأس ماء نجس فغمسه في نهر أو بحر لم يطهر ماؤه، ولم يحكم [٨ / ب] على المائين بحكم الماء الواحد<sup>(٨)</sup>.

قال الغزالي في الفتاوي: والواسع الرأس هو الذي إذا وضع في الماء، وحركه حركة عنيفة تحرك ماؤه، والضيق بخلافه<sup>(٩)</sup>.

ولو أخرج دلواً من البئر فوجد فيها بعرة، وشك هل كانت في الإناء أو طلعت من البئر؟ فماء الدلو نجس، وماء البئر يتخرج على الأصل [و]<sup>(١٠)</sup> الغالب.

- 
- (١) في الأصل: أو. والمثبت من (ص)، (م).
  - (٢) في الأصل: يصب. والمثبت من (ص)، (م).
  - (٣) في (م): طاهر.
  - (٤) أما نجاسة باطن الدلو وما فيه: فلكونه ماء يسيراً فيه نجاسة، وأما طهارة الباقي: فلانفصال النجاسة عنه قبل نقصه عن قلتين، فبقي على طهارته. ينظر: المجموع (١٩٩/١).
  - (٥) مثبت من (ص)، (م).
  - (٦) والمستحب أن يخرج النجاسة أولاً، ثم يغمس الدلو، ليكون طهوراً بلا خلاف. ينظر: المجموع: الموضع السابق.
  - (٧) ينظر: المجموع (٢٠٤/١).
  - (٨) ينظر: الروضة (٢٤/١).
  - (٩) ينظر: مغني المحتاج (٢٣/١).
  - (١٠) مثبت من (ص)، (م).



والله أعلم، (تم وكمل وشمل بحمد الله وعونه وحسن توفيقه)<sup>(١)</sup>، وصلى  
الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ساقط من الأصل، وفي (ص) : والحمد لله وحده.  
(٢) عبارة (م) : وصلى الله على سيدنا محمد وسلم.

## المصادر والمراجع

- ١ - إحياء علوم الدين، تأليف أبي حامد الغزالي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٧.
- ٢ - أسنى المطالب شرح روض الطالب، تأليف زكريا الأنصاري، نشر المكتب الإسلامي.
- ٣ - إعانة الطالبين، تأليف أبي بكر ابن شطا الدمياطي الشافعي، نشر دار الفكر، بيروت .
- ٤ - إنباء الغمر بأنباء العمر، تأليف الحافظ ابن حجر، تحقيق حسن حبشي، نشر وزارة الأوقاف المصرية ١٤١٥.
- ٥ - الأشباه والنظائر، تأليف جلال الدين السيوطي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣.
- ٦ - الأصول والضوابط، تأليف أبي زكريا يحيى النووي، تحقيق محمد هيتو، نشر دار البشائر الإسلامية، بيروت ١٤٠٦.
- ٧ - الأعلام، تأليف خير الدين الزركلي، نشر دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٥م.
- ٨ - الأم، تأليف الإمام الشافعي، نشر دار المعرفة، بيروت ١٣٩٠.
- ٩ - إيضاح إيضاح المكنون، تأليف إسماعيل باشا الباباني، نشر دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣.
- ١٠ - البدر الطالع، تأليف محمد بن علي الشوكاني، وضع حواشيه خليل منصور، نشر دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٨.
- ١١ - تاريخ الأدب العربي، تأليف كارل بروكلمان، أشرف على ترجمته محمود فهمي، نشر المنظمة العربية.

- ١٢- تحرير ألفاظ التنبيه، تأليف أبي زكريا يحيى النووي، تحقيق عبد الغني الدقر، نشر دار القلم، دمشق ١٤٠٨.
- ١٣- تحفة المحتاج إلى شرح المنهاج، تأليف شمس الدين الرملي، نشر دار الفكر، بيروت.
- ١٤- التعريفات، تأليف علي الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، نشر دار الكتاب العربي، بيروت ١٤١٥.
- ١٥- تقرير القواعد وتحرير الفوائد، تأليف الحافظ ابن رجب، تحقيق مشهور سلمان، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية بالسعودية.
- ١٦- تهذيب الأسماء واللغات، تأليف أبي زكريا يحيى النووي، نشر دار الكتب العلمية.
- ١٧- التوقيف على مهمات التعاريف، تأليف محمد المناوي، تحقيق محمد الداية، نشر دار الفكر المعاصر، بيروت ١٤١٠.
- ١٨- حاشية على تقرير القواعد لابن رجب، للشيخ محمد العثيمين، تحقيق مشهور سلمان، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية بالسعودية.
- ١٩- حاشية البجيرمي على المنهج، تأليف سليمان البجيرمي، نشر دار الفكر العربي.
- ٢٠- حاشية الرملي الكبير على أسنى المطالب، تأليف شهاب الدين الرملي، نشر المكتب الإسلامي.
- ٢١- حاشية البجيرمي على الخطيب، تأليف سليمان البجيرمي، نشر دار الفكر، بيروت.
- ٢٢- حاشية الجمل على شرح المنهج، تأليف سليمان العجيلي المعروف بالجمل، علق عليه عبد الرزاق المهدي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٧.
- ٢٣- حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج، تأليف نور الدين علي بن علي الشبراملسي، نشر مصطفى البابي الحلبي بيروت ١٤١٤.

- ٢٤- حاشية الشرواني على تحفة المحتاج، تأليف عبد الحميد الشرواني، نشر دار الفكر، بيروت.
- ٢٥- حسن المحاضرة، تأليف جلال الدين السيوطي، وضع حواشيه خليل منصور، نشر دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٨.
- ٢٦- الحاوي الكبير، تأليف أبي الحسن الماوردي، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، نشر دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٩.
- ٢٧- ديوان الإسلام، تأليف أبي المعالي الغزي، تحقيق سيد كسروي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١١.
- ٢٨- ذيل الدرر الكامنة، تأليف الحافظ ابن حجر، تحقيق أحمد المزيدي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٩.
- ٢٩- روضة الطالبين، تأليف محيي الدين النووي، نشر المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٥.
- ٣٠- سنن الترمذي، تحقيق كمال الحوت، نشر دار الحديث، القاهرة ١٤٠٨ .
- ٣١- سنن النسائي (المجتبى)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، نشر مكتبة المطبوعات، حلب ١٤٠٦.
- ٣٢- سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر المكتبة الإسلامية، تركيا.
- ٣٣- سير أعلام النبلاء، تأليف الحافظ الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة ١٤١٣.
- ٣٤- السلوك لمعرفة دول الملوك، تأليف تقي الدين القريزي، تحقيق سعيد عاشور، نشر دار الكتب ١٩٧٢م.
- ٣٥- شذرات الذهب، تأليف ابن العماد الحنبلي، نشر دار المسيرة، بيروت ١٣٩٩.
- ٣٦- صحيح البخاري، تحقيق مصطفى البغا، نشر دار ابن كثير، بيروت ١٤٠٧.

- ٣٧- صحيح مسلم، تحقيق محمد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث، بيروت.
- ٣٨- الضوء اللامع، تأليف شمس الدين السخاوي، نشر دار مكتبة الحياة، بيروت.
- ٣٩- طبقات الفقهاء الشافعية، تأليف ابن قاضي شهاب، تحقيق علي محمد عمر، نشر مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
- ٤٠- طبقات الشافعية لأبي بكر بن هداية الله الحسيني، تحقيق عادل نويهض، نشر دار الأفاق الجديدة، بيروت ١٤٠٢.
- ٤١- طبقات الشافعية الكبرى، تأليف تاج الدين السبكي، تحقيق د. عبدالفتاح الحلو، نشر هجر ١٤١٣
- ٤٢- العزيز شرح الوجيز، تأليف أبي القاسم الرافعي، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، نشر دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٧.
- ٤٣- الفتاوى الفقهية الكبرى، تأليف ابن حجر الهيتمي، نشر المكتبة الإسلامية.
- ٤٤- فتح الباري بشرح صحيح البخاري تأليف الحافظ بن أحمد بن علي بن حجر، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار الريان للتراث القاهرة ١٤٠٩.
- ٤٥- القاموس المحيط، تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، نشر مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧.
- ٤٦- قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، تأليف العز بن عبد السلام، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٤٧- القواعد والضوابط الفقهية في الضمان المالي، تأليف حمد الهاجري، نشر كنوز أشبيليا، الرياض ١٤٢٩.
- ٤٨- القواعد الكلية والضوابط الفقهية، تأليف محمد عثمان شبير، نشر دار الفرقان، عمان ١٤٢٠.

- ٤٩- القول التمام في آداب دخول الحمام، تأليف أحمد بن العماد الأقفهسي، تحقيق محمد خير يوسف، نشر دار ابن حزم، بيروت سنة ١٤١٧.
- ٤٩- كشف القناع، تأليف منصور البهوتي الحنبلي، تحقيق هلال مصيلحي، نشر دار الفكر، بيروت ١٤٠٢.
- ٥٠- كشف الظنون، تأليف مصطفى القسطنطيني المعروف بحاجي خليفة، نشر دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣.
- ٥١- لسان العرب تأليف ابن منظور الأفريقي، نشر دار صادر، بيروت.
- ٥٢- معجم المؤلفين، تأليف عمر رضا كحالة، نشر مؤسسة الرسالة ١٤١٤.
- ٥٣- معجم البلدان، تأليف ياقوت الحموي، نشر دار صادر، بيروت ١٤١٤.
- ٥٤- معجم الفروق اللغوية، تأليف أبي هلال العسكري، نشر مؤسسة النشر الإسلامي، إيران ١٤١٢.
- ٥٥- مغني المحتاج، تأليف الخطيب الشربيني الشافعي، نشر دار الفكر.
- ٥٦- مواهب الجليل شرح مختصر خليل، تأليف محمد المغربي، نشر دار الفكر، بيروت ١٣٩٨.
- ٥٧- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تأليف أبي العباس أحمد الفيومي، اعتنى به عادل مرشد.
- ٥٨- المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، تأليف الحافظ ابن حجر، تحقيق محمد الميادين، نشر مؤسسة الرسالة ١٤١٧.
- ٥٩- المجموع شرح المذهب، تأليف محيي الدين النووي، نشر دار الفكر، بيروت ١٩٩٧ م.
- ٦٠- المطالع على أبواب المقنع، تأليف أبي عبد الله البعلبي، نشر المكتب الإسلامي ١٤٠١.
- ٦١- المغني، تأليف أبي محمد ابن قدامة المقدسي، نشر دار الفكر، بيروت ١٤٠٥.

- ٦٢- المنشور في القواعد، تأليف بدر الدين الزركشي، تحقيق تيسير فائق، نشر  
وزارة الأوقاف الكويتية ١٤٠٥.
- ٦٣- الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف الكويتية، نشر وزارة الأوقاف الكويتية.
- ٦٤- نهاية المحتاج في شرح المنهاج، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٦٥- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، تأليف محمد بن علي الشوكاني، نشر  
دار الجيل، بيروت ١٩٧٣م.
- ٦٦- هدية العارفين، تأليف إسماعيل باشا الباباني، نشر دار الكتب العلمية،  
بيروت ١٤١٣.